

الاختراق السياسي الإيراني لدول الجوار العربي دراسة حالة "العراق، البحرين، اليمن"

وصفي محمد عقيل، خالد مفضي الدباس*

ملخص

تعد دراسة ظاهرة الاختراق السياسي من الظواهر الحديثة في الأدبيات السياسية العربية، لا سيما عندما أصبح السلوك السياسي الإيراني تجاه الدول العربية المجاورة لها، يعد نموذجاً واضحاً لزعة التركيبة السيسولوجية والايكولوجية لبنيتها السياسية وقيمتها الاجتماعية، حيث تعاطف دورها مع تزايد وقوع بعض الدول العربية في ما يعرف بأزمة بناء الدولة، وهو الأمر الذي سمح لأطراف خارجية مشاركة مشاركتها في صناعة قراراتها السياسية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن لدراسة الاختراق السياسي الإيراني في كل من العراق والبحرين واليمن، عبر تناول ثلاثة أبعاد رئيسة تتمثل في: أهداف الاختراق، ومداخله، ومظاهره. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستراتيجية الإيرانية في اختراق النظم العربية، قامت على استغلال أزمة القيم السياسية للنظم المخترقة، التي اتضحت في اختراق مؤسسات السلطة والنخبة والمجتمع فيها، وهو ما أوقعها في مجال التأثير الإيراني.

الكلمات الدالة: الاختراق، النظم المخترقة، إيران، دول الجوار العربي.

المقدمة

تعد دراسة الاختراق السياسي من الموضوعات النادرة والحديثة التي يجري تداولها بين الباحثين؛ إذ إن كثيراً من الدراسات تتجه نحو دراسة ظاهري التدخل والتغلغل اللتين تركزان على الشكل غير القانوني للسلوك السياسي، الذي يتعارض مع مبدأ السيادة، في حين أن الاختراق يشير إلى مشاركة أطراف خارجية بالتزامن مع أطراف داخلية في صناعة القرارات السياسية في داخل الدولة المخترقة بما يتسق مع أهداف الدولة المُخترقة.

وتمثل حالة الاختراق السياسي الإيراني لبعض الدول العربية من أبرز الأمثلة التي تجسد تطور ظاهرة الاختراق، وقد أسهمت مجموعة من العوامل في ذلك، ومنها: انهيار النظام الإقليمي العربي، وتحديدًا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، والأزمات البنوية والقيمية لتركيبة النظم السياسية في بعض الدول العربية، التي أدت في نهاية المطاف لحدوث صراعات أهلية وتزايد ظاهرة الاستقطاب الإقليمي، وبداية الحديث عن إعادة تشكيل المنطقة وفق أسس عرقية ودينية، مما مكن إيران من بناء منظومة أيديولوجية تناولت الأقليات

الشيعية المنتشرة في المنطقة العربية.

أهمية البحث

يسهم البحث في إبراز مفهوم الاختراق السياسي وأسسهِ ووسائله وتطبيقاته، كما سيعمل على بناء إطار معرفي وعلمي عن هذا المفهوم وتمييزه عن المفاهيم الأخرى المشابهة له. إضافة إلى أنه سيسهم في إبراز مفهوم جديد في العلاقات الإقليمية بين الدول العربية مع غيرها من الدول، يقوم على فكرة ظهور النظم السياسية المخترقة.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحديد مفهوم الاختراق السياسي والنظم المخترقة وتمييزهما عن غيرهما من المفاهيم، كما يهدف إلى تحديد أبعاد الاختراق السياسي الإيراني في دول الجوار العربي، من حيث الأهداف والوسائل المستخدمة، ثم البحث عن مظاهره في جوانب محده كالسلطة والنخبة والمجتمع السياسي، في محاولة الكشف عن طبيعة السلوك السياسي الإيراني تجاه دول الجوار العربي، الذي بات يمثل تهديداً واضحاً لتركيبتها السيسولوجية والايكولوجية.

مشكلة البحث وتساؤلاته

تدل المؤشرات الحالية على وجود أزمات بنوية وقيمية في النسق السياسي والاجتماعي في بعض الدول العربية، اتضحت

* قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/5/2، وتاريخ قبوله 2016/11/19.

تناولت مفهوم الاختراق السياسي والنظم المخترقة، مما يعطي هذه الدراسة ميزه نسبية عن غيرها، ولا سيما في تعاطيها المنهجي في تحليل الموضوع، ولعل من أبرز الدراسات السابقة التي تعاطت مع الموضوع:

- دراسة وليد عبد الحي؛ النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل والمنشورة عام 2013، حيث ناقش فيها الإطار النظري لتحليل ظاهرة الاختراق مستعرضاً نظريات العلاقات الدولية المعاصرة التي يجري تعريف النظم المخترقة بناء عليها، وعلى الرغم من أهمية الدراسة إلا أنها كانت عامة ولم توضح المفهوم بشكل جيد كما أنها لم تميز بين مفهوم الاختراق السياسي والمفاهيم المرادفة، في الوقت الذي لم تبرز فيه الدور الإيراني الواضح في اختراق النظم السياسية العربية.

- كذلك قدم Clifton W. Pannell دراسة عام 2008 بعنوان "China's Economic and Political Penetration in Africa" وقدم الباحث ثلاثة أهداف استراتيجية للاختراق الاقتصادي والسياسي للصين في أفريقيا، هي: دعم السياسات الصينية في الشؤون الدولية، وخلق أسواق وحلفاء جدد، والبحث عن النفط والموارد الطبيعية، لكن البحث لم يتناول تفسير وسائل الاختراق السياسي الصيني وآلياته في النظم الأفريقية المخترقة، حيث اقتصرها على الجانب الاقتصادي.

- كما قدم كل من Claudio parra و Jeanne simon في المؤتمر السنوي لجمعية الدراسات الدولية عام 2008 ورقة عمل بعنوان "The penetration of international political economic forces in indigenous communities in southern Chile: Conflicts and visions of "habitus"" وفي هذه الورقة بين الباحثين تأثير تغلغ القوى السياسية والاقتصادية الدولية وتأثيرها في أثارت الصراعات بين السكان الأصليين في تشيلي، لكن الدراسة لم تتناول جوانب منهجية توضح مفهوم الاختراق السياسي ووسائله ومظاهره حيث ركزت على أبرز النتائج.

التعريف بالمفاهيم الرئيسية

مفهوم الاختراق

أسهمت التغيرات في البيئة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، في تنامي ظاهرة ما يسمى "تماهي الحدود" بإذابة حدود الفصل ما بين داخل الدولة وخارجها، وهو ما أوجد إشكالية تتعلق في التمييز بين المفاهيم المرادفة للعلاقة الثنائية بين الدول، كالتعاون والتحالف والاعتماد المتبادل والتأثير والنفوذ والتدخل والتعدي وغيرها، وعلى الرغم من تبلور ظاهرة الاختراق منذ

بشكل واضح منذ الاحتلال الأمريكي المباشر للعراق عام 2003، واندلاع أحداث الربيع العربي عام 2011، كما يلاحظ في الوقت ذاته حدوث تزايد في مظاهر الاختراق السياسي الإيراني في الدول العربية المجاورة لإيران، وهو الأمر الذي دفع للتساؤل عن إمكانية وجود علاقة بين المتغيرين، كما برز أيضاً عدد من التساؤلات عن ماهية مفهوم الاختراق السياسي، وكيف يمكن تمييزه، وتمييز النظم السياسية المخترقة عن غيرها؟، هذا إضافة إلى التساؤل عن الأهداف الحقيقية للاختراق السياسي الإيراني في دول الجوار العربي؟ ومصادره ومظاهره؟.

فرضية البحث

افتترضت الدراسة وجود علاقة طردية بين الاختراق السياسي الإيراني وأزمة بناء الدولة الوطنية العربية، فقد قامت الاستراتيجية الإيرانية في الاختراق السياسي على استغلال أزمة بناء الدولة العربية وقيمها السياسية، وقد صبغت الفرضية على اعتبار أن الاختراق السياسي الإيراني يساهم في زيادة أزمة بناء الدول العربية؛ لا سيما في كل من العراق والبحرين واليمن، حيث يعد الاختراق السياسي الإيراني متغير مستقل وأزمة بناء الدولة العربية متغير تابع.

منهج البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تناول وصف قدرة أنظمة الحكم الموكلة بعملية صناعة القرار السياسي في العراق والبحرين واليمن على معالجة المطالب وحل الأزمات، سواء تلك المتعلقة بقمة السلطة (مؤسسات الحكم والنخبة السياسية) أو التي في قاعدتها الاجتماعية (المجتمع).

كما تم توظيف المنهج المقارن لتمييز أوجه الشبه والاختلاف بين النظم السياسية المخترقة في دول الدراسة في معطيات ثلاث (السلطة والنخبة والمجتمع)، وتحديدًا في الفترة الزمنية الممتدة من (2003-2016)، كما سيتم تحليل ضغوط المطالب في البيئة الداخلية التي تزداد في ظل عجز مؤسسات صنع القرار في الدول المعنية عن إدارة مواردها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما ينشئ الأزمة، التي تعتمد في حدتها واتساعها على أداء النظام وقدرته على الموازنة بين المطالب والموارد، وإنتاج مخرجات قادرة على الاستجابة والتوزيع، الأمر الذي يسمح بوصفها كنظم مخترقة أم لا.

الدراسات السابقة:

هناك ندرة في الدراسات العربية والأجنبية المتخصصة التي

الإغراء والترغيب أو الهيمنة والإرغام (ربيع ومقلد، 1994)، في حين أن التدخل Intervention هو انتهاك قسري للسيادة ينتهك الشؤون الداخلية للدول، ويتضمن الإلزام بصورة منتظمة (زغول، 2015)، أما التعدي فيشير إلى إنشاء قضايا وعلاقات تذيب الخط الفاصل بين ما هو وطني وما هو دولي (ويلتس، 2004).

وهذه المفاهيم ترتبط بعوامل مشتركة من الناحية المنهجية، فهي تتضمن فكرة استخدام القوة المباشرة وغير المباشرة، وبإشكالاتها المتنوعة الخشنة أو الناعمة، وبأدواتها المختلفة، كما أنها تتشابه من حيث الغرض والمدة، لكونها تسعى لتغيير المساواة القانونية في مبدأ السيادة، وهي نسبية ووقتيّة، وترتبط بفكرة التفوق والضغط، وهي تنصف بطبيعة قسرية وعلنية، في حين أن الاعتماد المتبادل Interdependence قد يشكل مفهوما مغايرا لكونه يشير إلى وجود ترابط وتعاون بين الفاعلين الدوليين (إيفانز ونونيهام، 2000، ص23).

ويعتقد "J.Coleman" أن هذا المفهوم يتميز عن غيره، لكونه يتناول حصريا التعاطي مع جوانب مهمة في النظام السياسي: مسألة التوحيد والتنسيق داخل النظام، ومسألة الدمج البنوي للمراكز والوحدات الفرعية، ومسألة التنسيق بين الوحدات الفرعية، ومسألة شرعنة الوحدات المركزية والفرعية معا (Cliffe and others, 1977, p3)، ولذلك فإن مفهوم الاختراق يتضمن مضمونا سياسيا يستند إلى فكرة المرور عبر السيادة الوطنية للنظام السياسي لا فكرة السيطرة عليها أو تجاوزها، وبما يؤدي إلى انحراف القرار السياسي عن مصالح الدولة القومية، وإضعاف قدرة الحكومات على التحكم المستقل بمؤسسات الدولة، ونشاطاتها السياسية، والقيم السياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع، وهو بذلك يغدو ذا صور سلبية تتسم بالديمومة والتنظيم بخلاف بقية المفاهيم.

النظم المخترقة

تمثل ظاهرة طغيان البيئة الخارجية على البيئة الداخلية موضوعا ظاهرا الشيع في الوقت الراهن، لا سيما مع ظهور موضوعات جديدة أكثر تحديا في النظام الدولي، كالاتحادية المتبادلة والأمن الجماعي والإرهاب الدولي والتلوث البيئي وغيرها، لا بل يشير البعض إلى أن التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا للسيطرة على الموارد كان سببا رئيسا في إذكاء حمى الصراعات الأهلية داخل المجتمعات النامية (Simon, 2008, p3-4)، وهو أفرز ضغوطات على معظم الأنظمة السياسية في العالم، التي بات يتصف بعضها بالنظم التابعة.

سبعينيات القرن العشرين⁽¹⁾، إلا أنها الظاهرة لم تدرك إلا متأخرا، حيث اتضحت بعد نهاية فترة الصراع بين الشيوعية والرأسمالية.

وعلى الرغم من أن مصطلح الاختراق يعد مصطلحا أصيلا في اللغة العربية، لقوله تعالى " ولا تمش في الأرض مرحا، انك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا"⁽²⁾ إلا أن استخدامات هذا المصطلح في الأدبيات السياسية العربية لا زال نادرا، وقد أرجعت معظم المعاجم العربية كلمة الاختراق إلى الفعل خَرَقَ، حيث الخرقُ يعني الفرجةُ أو الشق، والمخرقُ يعني الممر (ابن منظور، 1994)، وهو بذلك يرتبط بفكرة المرور والعبور عبر شيء ما، وفي اللغة الانجليزية يعيد قاموس ميريام وبستر واكسفورد الجامعي أصل كلمة الاختراق (penetration) إلى الفعل penetrate، ويحاولان ربطه بالحقل الأساس الذي يستخدم به، فاكسفورد مثلا يرجع مفهوم الاختراق إلى الجانب الاستراتيجي في العمليات العسكرية أو القطاع الاقتصادي، حيث المقصود المرور عبر جبهة العدو أو مؤسساته، Gain access to an enemy organization or company or to compotator market، بهدف العبور من خلال الحواجز او الموانع Go into through، شريطة استخدام القوة أو الجهد (Oxford dictionary, 2012. p509).

وفي الاصطلاح فإن المفهوم يتعلق بوجود مشاركة خارجية مباشرة في صنع القرار السياسي واتخاذها، وبحيث تتضح في مجالات ثلاث: السلطة والنخبة والمجتمع (عبد الحي، 2013)، كما يرى "Rosenau" بأن الاختراق يمكن أن يكون من اي جهة خارجية غير وطنية، تسعى للتحكم بتوزيع القيم في مراكز السلطة (Rosenau, 1980)، ويعتقد "Cliffe و Coleman" بأن للاختراق معنى متميز مرتبط بقواعد بنائية، بين مستويين بنائي حكومي وبنائي وطني، ويركز على مفاصل التوحد التي يمكن العبور منها كالقيم والمعتقدات والاتجاهات والمشاعر التي تتضمن في المستويين (Cliffe and others, 1977, p4).

ويتميز هذا المفهوم عن غيره من المفاهيم التي ينظر لها بأنها مفاهيم مرادفه، فالتأثير مثلا Effect يشير إلى قدرة الفاعل الأساسي على تغيير سلوك الآخرين دونما سند قانوني أو رسمي بالضرورة، وتتضمن فكرة تغيير المساواة القانونية بين الطرفين (ويبر، 2004)، أما النفوذ Influence فيشير إلى ممارسة القوة عن طريق تفاعل اجتماعي يستخدم فيه وسائل

(1) يعد كتاب ل كليف وجيمس كولمان والصادر عام 1977 من المصادر الأساسية الأولى التي تحدثت عن مفهوم الاختراق السياسي.

(2) القرآن الكريم، سورة الاسراء، الآية 37.

الإقليمية الجديدة للتوجهات الاستراتيجية الإيرانية، حيث عملت على بلورة توجهات القوى السياسية الحاكمة فيها باتجاه المشاركة الفاعلة بسياسات الإقليم، وهذا ما تؤكد الوثيقة المستقبلية التي أعدها مجلس تشخيص مصلحة النظام عام 2005، لتحويل إيران إلى قوة إقليمية مركزية في منطقة جنوب وغرب آسيا⁽³⁾، وفضلا عن ذلك تدلل كثرة البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الخارجية الإيرانية عن اهتمام إيران الواضح بالقضايا الإقليمية وبؤر النزاع، فمن بين 919 بيانا صدر عام 2014 احتلت البيانات الخاصة بالشأن الإقليمي ما نسبته 90% تقريبا⁽⁴⁾، كان أغلبها متعلقاً بمنطقة الخليج والعراق وسوريا واليمن، الأمر الذي يشير إلى انخراط إيراني وبشكل واضح في قضايا الشأن الإقليمي.

أما على الصعيد القانوني، فقد تضمن الدستور الإيراني نصوصاً تدعو للإشادة بالثورة الإسلامية باعتبارها حركة تغييرية جديدة في المنطقة، التي أسهمت في مسار النهضة العقائدية الإسلامية الأصيلة، كما بين في ديباجته نصوص واضحة على أهمية تعزيز ولاية الفقيه في العالم الشيعي، ومحاربة الرجعية والديكتاتورية وتعميم القيم الإسلامية ومساعدة المستضعفين في الأرض⁽⁵⁾.

وبعد أن ترسخت أركان حكم "الولي الفقيه" كمؤسسة واضحة في النظام السياسي الإيراني بعد وفاة آية الله الخميني، برز هناك تيارين سياسيين رئيسيين في إيران يدعوان إلى أخذ إيران لمكانتها الإقليمية، الأول وهو التيار المحافظ المتشدد، الذي يمثله أساساً رجال الدين المسيطرون على مؤسسة ولاية الفقيه ومجلس تشخيص مصلحة النظام وقيادة الحرس الثوري، والذين يحكمون بطريقة نظام الحوزة العلمية الدينية، وقد ظهرت مواقفهم المتشددة في مسائل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والملف النووي الإيراني والأزمة السورية ودعم حزب الله اللبناني، وتقوم مبادئهم على فكرة استخدام البعد العقائدي المستند إلى قاعدة الإسلام الثوري كعامل مؤثر في سياسة إيران الخارجية، وجعل إيران قلب العالم الإسلامي الشيعي، وبرفض التواجد الأجنبي في المنطقة (نهار، 2007).

ويهدف هذا التيار داخلياً إلى تعزيز اللحمة الدينية في

لقد أدت عمليات إذابة حدود الفصل ما بين الداخل والخارج، إلى جعل عملية تحديد وحصر مفهوم النظم المخترقة أمراً في غاية الصعوبة، لا سيما في ظل تزايد عمليات الترابط والتدويل و بروز ظاهرة الاعتماد المتبادل، التي أدت إلى زيادة التأثير المتبادل باتجاهين (Keohane and Nay, 1997)، وهو ما أشار إليه "Rosenau" باعتبار المسألة "أمراً معقداً، لكونها باتت تتوقف على فعل النظام السياسي ونشاطه وعملياته لا جوانبه القانونية فقط (Rosenau, 1980)، أو بوصفها نظاماً متكاملًا، "يكون فيه أطراف من خارج المجتمع الوطني يشاركون بطريقة مباشرة وسلطوية، مع أطراف وطنية في قرارات توزيع القيم أو حشد الدعم لأهداف يتبنونها" (Raymond, 2003)، وفي ضوء ذلك تظهر النظم المخترقة على أساس وجود أطراف خارجية غير وطنية تساهم في صياغة عملية صناعة القرار فيها ولكن باتجاه واحد.

وترتبط درجات الاختراق بشكل كبير بمدى استقرار ورسوخ التقاليد السياسية داخل النظم السياسية المخترقة، حيث يرى بعض الباحثين بأن عولمة الاقتصاد الدولي جعلت غالبية الدول تعيش في عالم من الاعتمادية المتبادلة (Pannell, 2008, p711)، وهو ما يكشف عن قدرة النظم السياسية على الاستجابة أو عدم الاستجابة للمتطلبات الداخلية والخارجية، وعن قدرتها أو عدم قدرتها على المتابعة الناجحة والمستمرة لأنواع جديدة من الأهداف والمطالب، أو على خلق أبنية جديدة للمؤسسات.

ويعتقد كل من "Jenet Steven" و"pernaled lous"، أن النظم السياسية العربية هي الأكثر وضوحاً لظاهرة النظم المخترقة، فنتيجة لظاهرة العولمة حدث تزايد للتداخل ما بين المتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية، وهو ما أوجد ما يعرف بظاهرة النظم المخترقة في الشرق الأوسط (Raymond, 2003)، التي تزايد وضوحها عملياً منذ الحرب الأمريكية على العراق 2003، سواء من قبل لاعبين إقليميين أو لاعبين دوليين وباتجاهات متعاكسة، ولكن التساؤل المطروح يتمثل في حقيقة هل النظم السياسية العربية نظم مختزقة أم لا؟، وكيف استطاعت هذه النظم الموازنة بين المطالب الخارجية التي تكون مناقضة لمصلحتها والمطالب الداخلية لمجتمعاتها، لاسيما في ظل نظام حكم مركزي يسعى لفرض إرادته في توزيع الموارد على مجالات واسعة من المجتمع.

أولاً: الأهداف الاستراتيجية للاختراق الإيراني

أسهمت التغيرات في النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، في تشكيل صورة البيئة

(3) [http://iran1404.ir/swavisionsitear/swavisionen/forumNews/](http://iran1404.ir/swavisionsitear/swavisionen/forumNews/tabid/62/ctl/Details/mid/42/itemID/83/Default.aspx) (3)

(4) انظر البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الخارجية الإيرانية، على الموقع الإلكتروني: <http://ar.mfa.ir/index.aspx?fkeyid=&siteid=2&pageid=142>

(5) انظر الدستور الإيراني، على موقع وزارة الخارجية الإيراني: <http://ar.mfa.ir/index.aspx?fkeyid=&siteid=2&pageid=142>

الدين وممارسة مهام الإمامة بصورة كاملة، لكن هذه الفكرة لم تلق قبول بعض الشيعة من الإيرانيين والعرب في بداية عهدها. ومنذ الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، استثمرت إيران وجود الأقليات الشيعية المنتشرة في المنطقة العربية، والتي تخضع لنظم حكم سنية، وعملت على دعمها لترسيخ قبضتها على السلطة في تلك الدول.

وفي مواجهة القوى المركزية الأخرى في المنطقة كتركيا والسعودية، التي تتميز كل منها بامتداد قومي وديني واسع في الإقليم، تبنت إيران إستراتيجية تستند إلى نشر الهوية الإسلامية الشيعية الجامعة، والتركيز على خلق الوعي والانتماء الشيعي لولاية الفقيه، وهو ما يظهر في نصوص الدستور الإيراني، وتؤكد قيادات مجمع تشخيص مصلحة النظام باعتبار خصوم الإسلام الشيعي هم مركز التهديد الأمني في السياسة الخارجية الإيرانية (العنابي، 2012)، وتدلل نتائج المؤتمر الذي عقده "مؤسسة راند الأمريكية" عام 2014، بأن الولايات المتحدة باتت تعتمد إستراتيجية جديدة تجاه إيران بعد تخلصها من تنظيم القاعدة في أفغانستان ونظام حكم صدام حسين في العراق (Kaye & others, 2014).

وقد ظهر ذلك فعلا عندما تبنت إدارة الرئيس أوباما سياسة رفع العقوبات الاقتصادية وتقديم الحوافز لطهران بعد عام 2015، لإقناعها بعدم إنتاج سلاح نووي، ومن وجهة نظر أخرى؛ فقد يبدو بأن إيران لا يمكن لها أن تتصرف كدولة قومية في الإقليم بسبب تنوعها القومي المنتشر على الحدود، كما أنه لا يمكن لها أن تبني إستراتيجية أمنية تستند إلى علاقاتها السياسية والاقتصادية بمعزل عن أي تحالفات مذهبية، هي في عمومها محدودة جغرافيا، وفي ضوء ذلك يعتقد البعض بأنها هذا هو ما يفسر بأن الخطاب القومي الفارسي لدى المرشد الأعلى هو الأقل بين مفاهيمه السياسية المستخدمة (عبد الحي، 2010).

ب- التشيع الجعفري الإثني عشري

قام الفكر الشيعي في إيران على مجموعة من القواعد التي يعتبرونها أساس المعتقد الديني، كالإمامة، وأحقية علي بالخلافة، وتكفير بعض الصحابة، وتحريف القرآن، وأفضلية يوم عاشوراء على عرفه، واعتبار أهل السنة من النواصب (شحاده والكسواني، 2007).

أما فيما يتعلق بنسبتهم إلى الجعفرية فهي ترتبط بانتسابهم فقها إلى الإمام جعفر الصادق أحد الأئمة الاثني عشر، وقد نص الدستور الإيراني الذي أقر بعد الثورة الإسلامية 1979 في المادة (13) على اعتبار المذهب الجعفري "الإثني عشري"

ضوء ضعف الروح الوطنية الجامعة للأقليات، التي تنتشر على حدود الدولة وتشكل نصف سكان إيران تقريبا (Kelly, 2011)، وهي ذات نزعة انفصالية، حيث يمارس بعضها أعمال عنف مسلحة وبشكل منتظم ضد الحكومة المركزية، وتلاقى دعما من بعض الدول المجاورة والقوى العظمى، ففي عام 2006 عقد ممثلو تلك الأقليات مؤتمرا لهم في واشنطن بهدف تشكيل جبهة معارضة موحدة لنظام ولاية الفقيه (Bradley, 2007).

أما التيار الآخر فهو التيار الإصلاحية، وغالبا ما تمثله خمسة تكتلات سياسية رئيسية هي: جبهة المشاركة، وكوادر البناء، واليسار الإسلامي، وجبهة أحرار الفكر وائتلاف خط الإمام والزعامة (عبد المؤمن، 2005)، ومن ابرز زعمائها مهدي كروبي ومحمد خاتمي وعطا الله مهاجراني وعبدالله نوري وحسن روحاني، حيث مكنت الانتخابات بعضهم من الوصول إلى مؤسسة الرئاسة والحكومة ومجلس الشورى، وتظهر مواقفهم الخارجية من سعيهم لتحسين صورة إيران الإقليمية والدولية، وعدم السعي لتصدير الثورة، مما يساهم بأخذها للموقع القيادي في الإقليم، أما على المستوى الداخلي؛ فتظهر مواقفهم من السعي للحد من دور رجال الدين في السياسة برفضهم لإنشاء "محكمة علماء الدين الخاصة" باعتبارها غير دستورية، وتأييدهم لاحتجاجات الطلبة ضد الشرطة في عام 2009، ولكن كلا الاتجاهين يتركز اهتمامهما في ثلاث جوانب مركزية تمثل الأهداف القومية العليا للدولة الإيرانية، والتي من أبرزها:

أ- الانتماء لولاية الفقيه

يقوم المعتقد الشيعي الإيراني على فكرة الأمامية الاثني عشرية باعتبارها ركنا من أركان الإيمان، وتستند إلى فكرة حصر رئاسة الدولة في اثني عشر إماما ابتداء بأمر المؤمنين علي بن أبي طالب وانتهاء بمحمد بن الحسن العسكري، الذي يعتقدون بأنه المهدي المنتظر المختبئ في سرداب منذ عام 261 هـ (874 م) (شحاده والكسواني، 2007)، وعلى الرغم من اختلاف المفكرين المسلمين في تاريخ فكرة التشيع في إيران، إلا أن إيران أصبحت رسميا شيعية المذهب منذ استيلاء إسماعيل الصفوي على السلطة فيها عام 906 هـ (1500 م) (ولبر، 1985).

ومع وصول الإسلاميين إلى السلطة في إيران عام 1979، استطاع " آية الله الخميني " تأسيس نظرية سياسية جديدة تستند إلى فكرة نيابة الفقهاء عن الإمام المنتظر في إدارة أمور الدولة الإسلامية، وهي تمكن من نقل الفكر السياسي الشيعي من مرحلة الإمامة وإجازة الحكم للملوك إلى السماح بحكم رجال

بانقلاب عسكري (منير، 2015)، ومنذ إعلان الوحدة اليمنية وصدر دستور جديدة للدولة الناشئة، ظهرت على الساحة عدد من التنظيمات الحزبية الجبهوية، أبرزها "حزب الحق" الذي أسسه الشيخ بدر الدين الحوثي، وترجح بعض التقارير اليمنية إلى أن علاقة الشيعة الزيدية مع ولاية الفقيه بدأت منذ تأسيس ذلك الحزب والذي شارك بالانتخابات النيابية عام 1993م⁽⁶⁾.

ج- المكانة الإقليمية كدولة مركز

تعتقد إيران بأنها الدولة الطبيعية والتاريخية الوحيدة في منطقة الخليج، التي تتكون وفق التصور الإيراني من دول مصطنعة صنعتها القوى الدولية بعد سلبها عن النفوذ الإيراني (Ehteshami and Hinnebusch, 1997)، ولذلك تنتهج إيران تجاهها سلوكا استفزازيا، فهي تصر على تسمية الخليج العربي بالخليج الفارسي، وتحرض الأقليات الشيعية في الدول المجاورة على التمرد على حكوماتها، لا سيما تلك التي ترتبط معها بروابط اجتماعية وتاريخية وجغرافية (نهار، 2007)، كما أنها تدعي سيادتها على بعض الجزر في الخليج العربي، ولديها خلافات مع العراق والكويت على الجرف القاري لمصب شط العرب، وبالمقابل تخشى دول الخليج بما فيها السعودية من الطموحات الجيوستراتيجية الإيرانية، ولا ترى في الوجود العسكري الأمريكي في الخليج إلا ضمانة لأمنها، في حين تراه إيران تهديدا كبيرا لأمنها ومحددا رئيسا لطموحاتها الإقليمية (Reinhold, 2001).

وتشير خارطة التفاعلات السياسية في الشرق الأوسط إلى وجود تنافس واضح بين إيران وبعض الدولة الإقليمية لاحتلال موقع الدولة المركز فيه، فقد شهدت المنطقة عدة حروب دولية منذ عام 1980 كما تنامت فيها الحروب بالوكالة عبر دول وتنظيمات سياسية لديها طموحات قومية ومذهبية، في الوقت الذي تشير فيه التقارير الدولية إلى وجود ميل واضح لدى بعض دول المنطقة لزيادة تراكم القوة العسكرية فيه⁽⁷⁾.

وفي ضوء ذلك، أسهمت الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق عام 2003، في التخلص من نظام صدام حسين الذي كان يشكل خطرا على كل من إيران

هو المذهب الرسمي للبلاد، كما جاءت المادة (115) لتؤكد بأنه يجب أن يكون رئيس الدولة شيعيا جعفريا، كذلك نصت المادة (2) الفقرة 16 من الدستور على دعم المستضعفين في الأرض من المجتمعات الإسلامية وبناء السياسة الخارجية طبقا للمعايير الإسلامية^(*).

ولذلك نجد أن هناك تأكيداً دستورياً على وجود هويتين للدولة الإيرانية "الهوية الجعفرية الشيعية من ناحية، والهوية الثورية من ناحية أخرى، وهو ما يؤكد إسباغ الصفة الطائفية على النظام الرسمي للدولة، إضافة إلى إسباغ صفة الثورية التي تسعى إلى تغيير الوضع القائم داخليا وخارجيا، مما يعني حتمية التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء بشكل مباشر أم عن طريق قوى محلية، وهو ما يشير إلى أن إيران باتت ملتزمة منذ سيطرة رجال الدين على السلطة فيها بمشروع للتشيع العالمي، حيث تدلل ممارساتها العملية على سعيها الدؤوب لنشر التشيع، إذ برز البعد الطائفي كمحدد رئيسي في سلوكها السياسي الخارجي (النبالي، 2003)، على اعتبار نفسها الدولة الإسلامية الوحيدة الجديرة بقيادة العالم الإسلامي والوصاية عليه (Hunter, 1990).

وقد ظهر ذلك جليا في سلوكها السياسي تجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي؛ إذ تعد العراق الدولة العربية الأكبر في احتضانها لمعتنقي المذهب الشيعي، الذين تمتد جذور تشيعهم إلى أواسط القرن الحادي عشر للميلاد، وقد مثلت حوزة النجف العلمية مقرا مهما لإرساء وترسيخ الفكر الشيعي، على أساس العمل على بناء مؤسسة دينية مطابقة إلى حد كبير للبابوية الكاثوليكية (احمد، 1985)، ويظهر السلوك السياسي التاريخي للدولة الإيرانية تجاه شيعة العراق، أن إيران سعت عبر تاريخها لتعزيز الحوزة العلمية لمدينة قم الإيرانية كمرجع أساسي للحوزة العراقية.

أما شيعة البحرين فهم أكثر ميلا لممارسة العنف ضد الحكومة البحرينية، حيث ازداد نشاطهم العدواني منذ 2011، فقد انتفض الشيعية ضد الحكومة السنية، بحجة تهمة إشهم وإقصائهم عن المؤسسات السياسية والعسكرية، والتي لا يعكس تواجدهم فيها حجمهم الحقيقي، هذا فضلا عن معارضتهم لسياسة الحكومة لتوطين السنة من خارج البحرين.

أما بالنسبة لشيعة اليمن فهم ينتمون إلى الطائفة الزيدية التي ينتسب إليها الملك الأمام يحيى الذي أُطيح به عام 1962

(*) انظر الدستور الإيراني، 2015-1/22، على الموقع الإلكتروني: http://www.eslam.de/arab/manuskript_arab/verfassung_iri/verfassung_iri.htm

(6) نقلا عن صحيفة الشرق اليمنية، 1/نيسان/2015، موقع السكينة الإلكتروني، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/10/2016، على الموقع الإلكتروني: <http://www.assakina.com/center/parties/66603.html>
(7) انظر تقارير معهد ستوكهولم للدراسات الدفاعية (SIPRI)، على الموقع الإلكتروني: SIPRI+military+expenditure+database+1988-

2016(1)dolar UAS، حيث يشير إلى أن الإنفاق العسكري قد تضاعف بالنسبة للسعودية بنسبة 100%، في حين تضاعف بنسبة 30% بالنسبة لتركيا والإمارات العربية المتحدة عام 2015 بالمقارنة مع عام 2010.

حكم سلطوية، أدى ضعفها في النهاية إلى تأجيج خلافاتها العقائدية والتاريخية.

وقد انعكس ذلك سلباً على عملية بناء الدولة، وهي العملية التي فشلت فيها النخبة السياسية الحاكمة من ترسيخ فكرة المواطنة، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية ورفع كفاءتها فيما يتصل بتوزيع السلطة والثروة، فضلاً عن إضفاء الشرعية عليها لتستند إلى أساس قانوني لا سلطوي، مما أوقعها في دائرة الطموح الإيراني، الذي وجد في أزماتها القيمية سبيلاً لاختراقها، وقد شكلت كل من معضلات الهوية الوطنية، وشرعية السلطة الحاكمة، وضعف المشاركة السياسية، مدخلا استراتيجياً لتحقيق الطموحات الإيرانية، وذلك على النحو التالي:

أ- إشكالية الهوية الوطنية:

لم تبرز مشكلة الولاء والانتماء في العراق والبحرين واليمن خلال السنوات الأولى لاستقلالها، على الرغم من أن التقسيم الاستعماري لها لم يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات القومية والدينية فيها، فقد ضمت بعض تلك الدول خليط من قوميات وأعراق وأديان ومذاهب متنوعة، وكما يوضح الجدول (1)، إذ لم تستطع هذه الدول خلال سنوات ما بعد الاستقلال من صهر هذه الأقليات في بوتقة الدولة الوطنية، مما رسخ وجود الجماعات الفرعية، التي نما لديها الولاءات الإثنية والطائفية والقبلية، وتشير النسب المئوية الواردة في الجدول أدناه إلى أن العراق أكثر الدول هشاشة في موضوع التماسك الاجتماعي، بنسبة مئوية تصل إلى 29.5%، تليها البحرين، ومن ثم اليمن.

والسعودية، وهو ما أوجد لهما فرصاً أفضلًا لتطوير قدرتهما العسكرية، وتعزيز مكانتهما الإقليمية، وإطالة بقاء أنظمة الحكم فيهما، حيث حافظ كلا النظامين على التحالفات التقليدية مع القوى العظمى، لاسيما الولايات المتحدة وروسيا (زهرة)، كما حافظ كلا النظامين على إستراتيجية التحشيد المذهبي باتجاه كل منهما، والتلاعب بالتركيبات الدينية والقبلية لإضعاف المعارضة السياسية وقمعها، كما حدث في طهران عام 2009 والرياض 2011.

ويعتقد القادة الإيرانيون أن هناك ضرورة لأن تصبح إيران قوة إقليمية في المنطقة، لا سيما في ضوء شعورهم بوجود تهديد لنظام حكم الولي الفقيه، واحتمال تعرضهم لعدوان أو اضطهاد الطوائف الكبرى في المنطقة (زهرة، 2015)، ولذلك يجد "آية الله على خامنئي" بان امتلاك إيران لقدرات نووية يعد حقاً شرعياً (الراوي، 2006)، ويجد كثير من الباحثين أن هناك إجماع بين النخب الإيرانية على أهمية تطوير البرامج النووية (ليندمان، 2013).

ثانياً: مداخل الاختراق الإيراني لدول الجوار العربي.

لعبت الأوضاع الداخلية التي مرت بها كل من العراق، والبحرين، واليمن، دوراً كبيراً في التأثير على استقرارها واستمرارها كدول وطنية، فمنذ استقلالها عن المستعمر الأوروبي سارت باتجاه تعزيز مكانتها كدول وطنية مستقلة ذات سيادة، حيث انشغلت بمسألة تعزيز المركزية السياسية والإدارية الداخلية كقاعدة أولى لتحقيق تمتبها الوطنية، وهو ما أفرز نظم

الجدول (1)

مؤشر التماسك وتوزيع السكان حسب الأثنية في إيران والعراق والبحرين واليمن - لعام 2015

مؤشر التماسك %100	الاديان والمذاهب %				القوميات %					السكان مليون نسمة	الدولة
	اخرى	مسيحي	مسلم شيخي	مسلم سني	السيديين، افارقة وغيرهم	ارمن وأرترقمان وقوقاز	فرس وإيرانيين	الكراد	تتار		
48.4	1	-	89	10	13	26	51	7	3	80.840	إيران
29.5	1	2	62	35	-	2	3	17	78	32.585	العراق
31.8	9	1	60	30	49	-	-	-	51	1.314	البحرين
48.4	-	-	35	65	1	-	-	-	99	26.052	اليمن

المصدر: تحليلات الباحثان استناداً إلى:

Countrywatch 2015 /and - Central Intelligence Agency, USA, 2015.

<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2028.html>.

منذ بداية الإحداث عن تورط إيراني في تمويل وتدريب جماعة حزب الله البحريني للقيام بأعمال تخريبية⁽¹⁰⁾، ناهيك عن أن ما عرف بواقعة دوار اللؤلؤة أضحت في وسائل الإعلام الإيرانية، رمزا لتضحية الشيعة في البحرين.

ووفق التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية الصادر عام (2014)، فإن العالم العربي يضم العديد من الأقليات الاثنية التي لا زالت تتعرض للاضطهاد والتهميش والإقصاء من قبل حكوماتها غير الديمقراطية، التي يسهم استبدادها وفسادها في إنكفاء الصراعات الاثنية فيها⁽¹¹⁾، لكن الولايات المتحدة الأمريكية هي نفسها عرضة لانتقاد المنظمات الدولية بهذا الشأن، لاسيما عندما يتعلق الأمر بدعمها للحكومات المستبدة في الشرق الأوسط، ولعل من أبرزها منظمة المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، التي أكدت في تقريرها الصادر عام 2007، إلى أن أول 20 دولة منتهكة لحقوق الأقليات تعد من الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية (Minority Rights Group, 2008).

ولذلك عدت مسألة الأقليات العرقية والدينية في بعض الدول العربية، أحد أبرز القضايا المثيرة للجدل في إطار مناقشات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، لا سيما عندما جرى اعتبارها في خط المواجهة الأول مع الإرهاب، فخلال الفترة 2012-2015م أصدر مجلس الأمن الدولي عدة قرارات تسمح للدول الأعضاء بتسليح ودعم الأكراد واليزيديين في مواجهة تنظيم الدولة والقاعدة في العراق وسوريا، وبموازاة ذلك بررت إيران تدخلها في العراق وسوريا بحجة مساندة الأقليات الشيعية في مواجهة الجماعات الإرهابية، متناسية انتهاكها لحقوق العرب السنة في الأهواز، وبدأ الصراع يعبر عن نفسه بشكل شديد القسوة مع انخراط جماعات طائفية غير عربية في النزاع، حتى مثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان العربي وحقه في الحياة.

لقد عبر تنامي الصراعات الأهلية في العراق واليمن والبحرين، عن هشاشة البناء الوطني القائم وضعف الانتماء

وقد تصاعدت حالات الولاءات الفرعية في كثير من الدول العربية منذ اندلاع ثورات الربيع العربي 2011، وتأججت المشاعر الأثنية بشكل مترامن مع تزايد الاهتمام الدولي بموضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان، حتى غدت الصراعات الأهلية تأخذ صفة طائفية بحته^(*).

وقد كان لضعف النظام الإقليمي العربي منذ حرب الخليج الثانية دورا في تصاعد النفوذ الإيراني في كل من العراق، والبحرين، واليمن، وسوريا، ولبنان، مما عمق الأزمة الوطنية في تلك الدول، التي باتت تعاني من انقسام مجتمعي واقتتال طائفي تغذيه الدعاية الإعلامية الإيرانية، حيث نجد الموقف الرسمي الإيراني يبرر صبغة الحكم الطائفي على الحكومة العراقية، كاستجابة طبيعية لتعزيز حكم الأغلبية الشيعية فيه (Katzman, 2009)، وبنفس الوقت بات يبرر حق الأغلبية الشيعية في البحرين بالمشاركة في السلطة التي تهيم عليها الأقلية السنية.

كذلك نجد في تصريحات المسؤولين الإيرانيين تبريرا آخر لحق الجماعة الحوثية للهيمنة على السلطة في اليمن استنادا إلى الإرث التاريخي لحكم الإمامة الزيدية (منبر، 2015)، وتم تجاوز ذلك بتقديم التدريب والتسليح لتلك الجماعة لمناهضة للحكومة اليمنية، مما أطال أمد الحرب الأهلية التي بدأت بعد عام 2013، فقد أشارت بعض التقارير الرسمية اليمنية إلى أن إيران تسلح الجماعة الحوثية بشكل مستمر منذ 2009 (السلي، 2009).

كذلك توضح بيانات الإدانة الرسمية للحكومة البحرينية والصادرة عن وزارة الخارجية الإيرانية إلى تنامي التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للبحرين⁽⁸⁾، فمنذ بداية انتفاضة الشيعة في البحرين 2011، طالب وزير الخارجية الإيراني السابق علي أكبر صالحى من مجلس الأمن التدخل الفوري لدى الحكومة البحرينية، وعندما قررت الحكومة البحرينية إسقاط الجنسية عن آية الله الشيخ عيسى قاسم عام 2016 نددت الحكومة الإيرانية بذلك القرار واعتبرته تصعيدا للممارسات الأمنية ضد رجال الدين الشيعة ومعارضوا للمبادئ والمعتقدات الدينية⁽⁹⁾، وبالمقابل فقد أعلنت الحكومة البحرينية

الجنسية عن آية الله الشيخ عيسى قاسم "2016/10/20 على الموقع الإلكتروني للوزارة: <http://ar.mfa.ir/index.aspx?fkeyid=&siteid=2&pageid=2188&newsview=398916>

(10) الحسن، مسار الحوار الوطني في البحرين، 2013/12/4، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/12/201312310233417523.html>

(11) تقرير وزارة الخارجية الأمريكية (2014) تم الاطلاع بتاريخ 2015/3/25، متاح على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية:

<http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/index.htm>

(*) يرتبط مصطلح الطائفية بالأقليات التي تقوم على أساس ديني او مذهبي.

(8) انظر موقع وزارة الخارجية الإيرانية، ملف البيانات الخاصة بموقف الحكومة الإيرانية من الحكومة البحرينية، 2016/10/15 على الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية <http://ar.mfa.ir/index.aspx?fkeyid=&siteid=2&pageid=2188&newsview>

(9) وزارة الخارجية الإيرانية، "إيران تندد بقرار الحكومة البحرينية بإسقاط

الطائفي لم يسهم إلا بمزيد من التفكك السياسي ما بين مؤسسات الدولة التي أصبحت تعاني من تشرذم وفساد كبير فيها، حيث احتلت العراق الرتبة 174 في مؤشرات الفساد عام 2013 (مؤسسة الشفافية الدولية، 2013).

وما يزال العراق يواجه ما يسمى "بإشكالية شرعية السلطة الحاكمة"، فمنذ سقوط نظام حزب البعث، لم تستطع الحكومات الشيعية المتعاقبة من بناء منظومة الدولة المدنية، القادرة على صهر كافة الولاءات الفرعية باتجاه الولاء الوطني، كما أنها لم تتمكن من تطوير آليات لتداول سلمي للسلطة يعمل على تلبية المطالب لكافة القوميات والمذاهب أو النخب الصاعدة، حيث تشير مؤشرات التنمية البشرية إلى احتلال العراق الرتبة 120 في دليل التنمية البشرية على مستوى العالم لعام 2014 (تقرير التنمية البشرية، 2014)، كما أنه لا زال يشهد العديد من حروب الوكالة والصراعات الاثنية بين مكوناته الشيعية والسنية والكردية والتركمانية والايديدية وغيرها، والتي كانت عاملا مؤثرا في تسهيل الاختراق الإيراني له.

أما البحرين فقد تحولت في عام 2002 إلى ملكية دستورية يتمتع فيها الملك بصلاحيات واسعة في تعيين الوزراء، ونصف مجلس النواب، وكامل أعضاء مجلس الشورى، لكن في عامي 2009 و2011 شهدت البلاد سلسلة من الاحتجاجات التي تطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية، في ضوء تركيز السلطة بيد الملك وتردي الحالة المعيشية للأغلبية الشيعية، إلا أن الحكومة قمعت تلك التظاهرات وأعلنت حالة الطوارئ في البلاد، مما أسهم في زيادة حالات الاضطراب والعنف المضاد وزيادة حالات الانتهاك لحقوق الإنسان، التي وصفتها منظمة العفو الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأنها كئيبة (تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2014).

وعلى الرغم من أن البحرين تعد من الدول الأعلى دخلا في العالم^(*)، إلا أن اندلاع احتجاجات الشيعة التي تزامنت مع أحداث الربيع العربي، أعادت مرة أخرى ذكرى الاحتجاجات العنيفة لعام 1994، حيث قابلتها الحكومة باستخدام العنف المفرط مع المتظاهرين، الذين يتهمونها بالإقصاء والتهميش وإبعادهم عن المشاركة في الحياة السياسية، في حين تتهم الحكومة بعض القيادات الشيعية المنظمة للتظاهرات بالعمالة لإيران والتخطيط لقلب نظام الحكم، على الرغم من أن تقرير "لجنة البسيوني" التي شكلها الملك حمد لتقصي الحقائق حول

الدولة والمجتمع، ووجود انقسام حاد باتجاه الولاء الاثني والطائفي، إذ دخلت العراق في دوامة من العنف والعنف المضاد ما بين الميليشيات الشيعية المدعوم إيرانيا والجماعات السنية المدعومة عربيا، كما أخذ الحراك الثوري في اليمن يتصف بالصبغة الطائفية مع تزايد الدعم الإيراني، فقد أشارت صحيفة "The Telegraph" عام 2007، إلى أن تحقيقات الجيش الأمريكي مع المعتقلين الخمسة الذين اعتقلتهم في أربيل هم من قادة ميليشيا الحرس الثوري الإيراني، ممن كانوا يقدمون المساعدة لتوفير النفود والسلاح والتدريب للميليشيات الشيعية المقاتلة في العراق نيابة عن الحكومة النظام الإيراني (McElroy, 2007)، بينما يقوم حزب الله اللبناني، بتقديم التمويل والتدريب العسكري والدعائي لجماعة الحوثي الشيعية في اليمن (الجزيرة الإخبارية، 2015)،. وبنفس الوقت بدأت المسيرات الأسبوعية للشيعة في البحرين تشكل تهديدا للنظام السني الحاكم، إلى درجة تدخل قوات درع الجزيرة بقيادة سعودية لحفظ الأمن والنظام فيها، وهو ما شجعا لاحقا لقيادة تحالفا عسكريا عربيا ضد جماعة الحوثي، حيث اعتبرتها حرب غير شرعية.

ب- إشكالية شرعية السلطة الحاكمة

انسجاما مع المتغيرات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة تشكل نسق معياري يجعل من الديمقراطية الغربية معيارا لتصنيف الحكومات إلى حكومات شرعية تحترم حقوق الإنسان وحكومات أخرى لا تحترمها، وهو ما دفع لجعل فكرة اختراق السيادة والتدخل في شؤون الدول أمرا مشروعاً إذا كان لأغراض إنسانية، ويوافق كثير من منظري السياسة الخارجية الأمريكية على ربط العلاقة الجديدة بين الدولة والسيادة بحقوق الإنسان إذ يعتقدون أن الدولة التي تدعي حقها بامتلاك السيادة تستحق الاحترام فقط ما دامت تحمي الحقوق الأساسية لمواطنيها (Hoffmann, 1995).

في ضوء هذه الرؤية الدولية الجديدة سعى "بول بريمر" المفوض الأمريكي لشؤون إدارة الحكم في العراق بعد احتلاله، إلى بناء منظومة سياسية تعتمد التقسيم الطائفي للمناصب السيادية، ما بين الأكراد والسنة والشيعة⁽¹²⁾، لكن هذا التقسيم

(12) يشير بول بريمر في مذكراته إلى أهمية إزاله بقايا حزب البعث العراقي من مؤسسات الدولة وأهمية تفكيك منظومة المؤسسة العسكرية العراقية، إشراك الشيعة في العملية السياسية مع التركيز على التمايزات الفكرية بين الطوائف العراقية، من خلال بناء منظومة طائفية سياسية للحكم، بهدف تحقيق التوازن فيها. انظر مذكرات بول بريمر، الصفحات 15-20، على الرابط <http://download-laws-legal-pdf->

لها، لكن بعد أن فقدت السلطة المركزية في بغداد السيادة على ثلثي أراضي العراق، كذلك لم يسعف الملك حمد الإطاحة بعمه خليفة بن سلمان أطول رئيس وزراء مده في تاريخ الحكومات العربية عام 2013، من تهديده مخاوف الشيعة في البحرين.

ج- ضعف المشاركة السياسية.

لم يفرز نظام الانتخاب في كل من العراق والبحرين واليمن، إطارا فعالا لحرية المشاركة السياسية، فالبرلمانات المنتخبة ليست ذات صفة تمثيلية واسعة، سواء من ناحية الكثافة السكانية أو من ناحية التوزيع العرقي، الأمر الذي أضعف شرعية السلطة التشريعية فيها، وزرع الثقة فيها.

فعلى الرغم من أن الدستور العراقي المقر باستفتاء 2005 -والذي قاطعه السنة- يدعو إلى وجود مجلسين؛ مجلس النواب ويمثل عموم الشعب، ومجلس الاتحاد ويمثل التوزيع العرقي والإداري⁽¹³⁾، إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن البرلمان يتكون فقط من مجلس واحد وفق قانون انتخاب يأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية فقط، وقد انعكس ذلك على أداء الحكومات العراقية التي غلب عليه المنازعات والانقسامات السياسية نتيجة المحاصصة الطائفية في المناصب الوزارية، هذا فضلا عن المنازعات داخل كل طائفة، حتى بدت أشبه ما يكون بالامتيازات الحصرية، مما اضعف الأداء الحكومي وزاد من نسب الفساد.

أما في البحرين فأن البرلمان لا يمتلك الحق في تفويض الحكومة لأعمالها أو مسائلتها أو إسقاطها، حيث يحتكر الملك حق تعيين كامل أعضاء مجلس الشورى ونصف أعضاء مجلس النواب⁽¹⁴⁾، حيث لا يؤخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية في تركيبة نظامها الانتخابي، بقدر ما يؤخذ بعين التوزيع الإداري للمدن التي انشئ بعضها لغايات الإسكان الوظيفي.

ولذلك يغلب على الحكومة البحرينية صفة الاستمرارية، فقد ترأس عم الملك الشيخ خليفة آل خليفة رئاسة الوزراء خلال (1971-2013)، مما غيب مبدأ تداول السلطة بين القوى السياسية، وجعل الحكومات البحرينية تبدو أطول عمرا وأكثر استقرارا، الأمر الذي انعكس سلبا على العلاقة بين السلطتين

أحداث دوار اللؤلؤة 2011، لم يشر إلى أي تورط إيراني مباشر في الأحداث (Bassiouni, 2011).

أما بالنسبة لليمن فهي تعد الدولة الوحيدة في الجزيرة العربية ذات نظام حكم جمهوري، حيث ينص الدستور اليمني على الديمقراطية التعددية السياسية والحزبية، إلا أن الرئيس اليمني السابق "علي عبدالله صالح" استطاع الهيمنة على مؤسسات السلطة (1978-2012)، حيث أسس نظام حكم سلطوي يقوم على دعم المؤسسة العسكرية والارستقراطيات القبلية والقوى الحزبية ذات الطابع الجهوي، وفي ضوء حالة الترددي الاقتصادي للدولة اليمنية التي يعد مجتمعها الأشد فقرا وفق مؤشرات التنمية البشرية^(*)، أصبحت اليمن عرضة لابتزاز القوى الخارجية التي تقدم لها المساعدات، مما جعلها كيانا هشاً للغاية، إذ أصبحت قبائلها مقسمة الولاء ما بين تلك الدول، ويعتقد "جيمس روزينو" أن ذلك الوضع يؤثر على قدرة الدول التكيفية مع المتغيرات، الأمر الذي يحدد بالتالي قابلية نظامها السياسي على الاختراق من عدمه (Rosenau, 1980).

لقد جاء اختيار رؤساء حكومات تلك الدول بطريقة لا تعد بالضرورة عن وجود عملية تداول ديمقراطي للسلطة، حيث جاء بعضهم إما بانقلاب عسكري أو من خلال الوراثة، كما أن الانتخابات التي أوصلت عدد من الأحزاب إلى سدة البرلمان، لم يكن لها أي دور في إضفاء أي شرعية قانونية على وجود الحكومات، فقد باتت الانتخابات ومظاهر التعددية الحزبية لا تمثل مؤشرا حقيقيا لممارسة عملية تداول السلطة، إذ لم تعد تعكس نتائجها الإرادة الشعبية، في ضوء تنامي مقاطعة أحزاب المعارضة لها واتهامها بالتزيف، ولذلك فإن فكرة ربط الديمقراطية بالانتخابات فقط قد لا تكون صحيحة بالمطلق، لا سيما وأن هناك احتمالية لأن تنقلب السلطة الحاكمة على نتائج الانتخابات أو التعهدات الدولية بالإصلاح، فالرئيس "علي صالح" لم يستجب لمخرجات الحوار الوطني ونصوص المبادرة الخليجية، مما أدى للإطاحة به وحل البرلمان ومن ثم تصاعد أعمال العنف المسلح.

كما لم يدرك ائتلاف دولة القانون العراقي والكتل الشيعية الأخرى المتحالفة معه خلال الأعوام التي قضتها في السلطة، أن الانتخابات السريعة التي أفرزت المجلس الوطني لن تمنحها الشرعية الكافية لتثبيت سلطته في الحكم، وبالتالي جرت الإطاحة برئيس الوزراء "نوري المالكي" في العام 2014 تحت تنامي ضغوطات العرب السنة وانتقادات الحكومة الأمريكية

(13) الدستور العراقي، موقع وزارة الخارجية العراقية، على الموقع الإلكتروني: <http://www.mofa.gov.iq/ab/submenu.php?id=22>

(14) الدستور البحريني، بوابة الحكومة الإلكترونية، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alshafafeyabh.org/KingdomLaws/>

BhcConstitution2002.pdf

(*) تحتل اليمن الرتبة 154 عالميا حسب تقرير التنمية البشرية، الصادر عن الأمم المتحدة للإتماء الدولي، 2014ص160.

وقد انعكس ضعف التعددية الحزبية على زيادة قوة الكتل الدينية، التي سعت لتشكيل ميليشيات عسكرية مسلحة تابعة لها، حيث أصبح لها وجود سياسي فعال في دوائر صنع القرار، كما باتت تسيطر على مؤسسات معينة ومناطق جغرافية محددة، حيث ظهر لها حضور سياسي فعال نتيجة لتنظيمها وتسليحها وارتباطاتها الخارجية.

كذلك كان لهيمنة حزب المؤتمر الشعبي الحاكم في اليمن دوراً في إقصاء المعارضة عن العملية السياسية، حتى بدأ وجودها السياسي هزيباً أمام قوة الحزب الحاكم، حيث اكتفت بدور المعارضة غير الفعالة، كتجمع الإصلاح إلى جانب الحركة الناصرية والحزب الاشتراكي، أما الحركات الأخرى كالحوثية والإخوان المسلمين، فقد أدرجت في العملية السياسية مع اندلاع احتجاجات 2011، التي وفرت الأجواء المناسبة لخلق فوضى أمنية واسعة في البلاد، حتى بات الحرس الجمهوري مؤسسة منفصلة عن المؤسسة العسكرية وتابعة لشخص الرئيس وأفراد عائلته.

أما الدستور البحريني فقد رفض القبول بالتعددية الحزبية، واعتمد مبدأ المشاركة السياسية من خلال التكتلات الاجتماعية والجمعيات السياسية، حيث بقيت كافة الصلاحيات الفعلية سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية بيد الملك وحده، حيث لا يسمح سوى بتشكيل الجمعيات السياسية منذ عام 2005، حيث هيمن المستقلون على مقاعد مجلس النواب بشكل كامل في انتخابات 2014، التي لم ينجح فيها إلا ثلاثة أشخاص محسوبين على كتل سياسية سنية، هي كتلة الإصلاح والمنبر الإسلامي والتجمع الدستوري.

وفي ظل مقاطعة الشيعة وعزوفهم عن المشاركة في الانتخابات النيابية، عين الملك حمد عدد من قادة الجمعيات الشيعية المعارضة في مجلس الشورى، "كعلي سلمان" عن جمعية الوفاق الإسلامية، و"فاضل عباس" عن التجمع الديمقراطي الوحدوي، و"راضي الموسوي" عن جمعية العمل الديمقراطي، ولكن ذلك لم يمنع تظاهرات الشيعة ومطالبتهم بالملكية الدستورية، وهو ما أدى إلى سجن بعضهم ونفي البعض الآخر إلى إيران.

ثالثاً: مظاهر الاختراق السياسي الإيراني لدول الجوار العربي

وجدت إيران في أزمة بناء الدولة العربية وسيلة مهمة في اختراق مؤسسات السلطات الرسمية وغير الرسمية لتلك الدول، وقد مكنتها في ذلك العديد من أذرعها الخارجية كوكالة المخابرات القومية، أو السفارات الخارجية، أو صناديق التنمية الاجتماعية والدينية، وبشكل عمل على دخولها في بنية

التشريعية والتنفيذية والتي تغولت على السلطة التشريعية وجعلتها عاجزة عن مسألتها ومحاسبتها.

أما في اليمن فيعد مجلس النواب صاحب الحق في منح الثقة للحكومة أو إقالتها، حيث ينتخب أعضائه مباشرة من خلال دوائر انتخابية فردية⁽¹⁵⁾، لكن الانتخابات اليمنية لا تجرى غالباً في موعدها يجري تأجيلها وتمديد عمل المجلس المنحل لسنوات أخرى، وفي ضوء المحاصصة القبلية والحزبية هيمن حزب المؤتمر الوطني الحاكم على السلطة التشريعية والتنفيذية منذ عام 1990، حيث تركزت السلطة بيد أمين عام الحزب رئيس الدولة آنذاك "علي صالح".

وخلال فترة حكمه الطويل واجه الرئيس "علي صالح" حركة انفصالية جنوبية عام 1994، وحركة انفصالية أخرى 2007، كما دخل في ستة حروب مع الجماعة الحوثية أبان الفترة 2004-2010، ثم واجه احتجاجات واسعة في غمرة ثورات الربيع العربي 2011، حتى أجبر على توقيع المبادرة الخليجية التي تنص على تنازله عن الحكم لنائبة "منصور هادي"، مقابل ضمانات له ولرموز حكمه بعدم الملاحقة القضائية (جريدة الرياض، 2011).

وبموازاة هذه العلاقة الهشة بين المؤسسات الدستورية في كل من العراق والبحرين واليمن، لم تلعب الأحزاب السياسية دوراً جوهراً في تحقيق التعددية السياسية داخل النظام السياسي لتلك الدول، فعلى الرغم من أن الدستور العراقي أخذ بنظام التعددية الحزبية، إلا أن العملية السياسية غلب عليها طابع المحاصصة الطائفية لا الحزبية، التي أسفرت عن ظهور أربع تكتلات سياسية رئيسية⁽¹⁶⁾، هي:

- أ. تكتل القوى الشيعية وتمثل بالجنح المتشدد (ائتلاف دولة القانون وعماده حزب الدعوة الإسلامي والمجلس الإسلامي الأعلى)، والجنح المعتدل (الكتلة الصدرية، والإصلاح الوطني).
- ب. تكتل القوى السنية (الحوار الوطني وتحالف العربية، وكتلة المتحدين، وحركة العدالة والإصلاح).
- ج. تكتل القوى الكردية وتمثل بالقوى العلمانية (الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني) والقوى الإسلامية (المجموعة الإسلامية، والاتحاد الإسلامي).
- د. تكتل القوى الليبرالية (التحالف الوطني الديمقراطي، وتحالف العربية والمؤتمر الوطني العراقي).

(15) الدستور اليمني، وزارة الخارجية اليمنية، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.mofa.gov.ye/constitution.htm>

(16) البرلمان العراقي، الأعضاء-الكتل البرلمانية، الموقع الرسمي على

شبكة الانترنت: <http://www.parliament.iq/Representative.aspx>

على العقوبات الدولية من خلال استخدام العراق كبوابة اقتصادية لها تجاه العالم، ففي عام 2013 أعلن رئيس منظمة تنمية التجارة الإيرانية "كيومارز كرمناهي"، أن "العراق استقبل 72% من مجموع الصادرات الإيرانية الخارجية وأصبح يحتل المرتبة الأولى كأكبر مستورد لبضائعها"⁽¹⁸⁾.

وقد أدى زيادة توثيق العلاقات مع إيران إلى التزام العراق بعدم الاستمرار بالاحتفاظ بقوى معارضة ومعادية لإيران على أرضيه، مما حرمه من استخدام حركة "مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة" واستثمار عملياتها عبر الحدود كآلية ضغط سياسي تجاه إيران، وبالمقابل تمكنت إيران من زيادة دعمها لقوى الحكم الشيعية في الحكومة والبرلمان والجيش، للامساك بكافة مفاتيح السلطة في العراق خلال سنوات التواجد الأمريكي، ومن هنا يبدو واضحاً فائدة التحالف الإيراني الأمريكي وانعكاسه على مؤسسات السلطة في العراق، حيث يؤكد ذلك قول "محمد على ابطحي" نائب الرئيس الإيراني السابق "محمد خاتمي" أن بلاده قدمت العون إلى الأمريكان في حربهم ضد أفغانستان والعراق مؤكداً أنه "لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة"⁽¹⁹⁾.

أما بالنسبة إلى البحرين، فقد عارضت إيران استقلالها عن بريطانيا عام 1971، ورفضت نتائج الاستفتاء، وبالمقابل واستمرت تعلن حقها في السيادة على الجزيرة، حتى جرى الاعتراف المتبادل وتبادل السفراء بين البلدين عام 1999، حيث نشط الحضور الإيراني بعد وفاة الملك عيسى وتولي ابنه حمد السلطة، وتراجعت إيران عن مطالبها التاريخية في البحرين وزادت من نفوذها لدى المرجعيات الدينية، وسعت لزيادة تعاونها الاقتصادي مع النخبة الاقتصادية التي تدعو لإصلاحات ليبرالية قد تؤدي لتغيير قواعد التحالفات الإقليمية في المنطقة (Bergen, 2000)، الأمر الذي مكنها من المحافظة على استمرار وجود موقف مناهض للاندماج مع السعودية، وموقف متحفظ لخطوات التقارب الخليجي باتجاه الاتحاد.

لكن الادعاءات الإيرانية بالسيادة على البحرين ازدادت خلال الفترة 2007-2010، حيث باتت تنطلق من شخصيات غير رسمية لكنها مقربة للسلطة، من أبرزهم "شريعة مداري"

المؤسسات في البلد المخترق، وقد ارتبطت شدة ذلك بضعف السلطة أو قوتها، حتى وصل الأمر أحياناً في الاعتراف أو عدم الاعتراف بالمؤسسات الحاكمة نفسها.

أ- اختراق السلطة.

لم تعترف إيران تاريخياً باستقلال العراق بعد مجيء الأمير فيصل الأول إليها، وبقيت العلاقات الرسمية متوترة يغيب عنها الاعتراف بالحدود السياسية حتى عام 1975، عندما وقع البلدين اتفاقية الجزائر لترسيم الحدود، ثم انهار هذا الاتفاق بعد قيام الحرب بينهما عام 1980، وبعد سقوط نظام حكم صدام حسين 2003 تحسنت العلاقات الإيرانية العراقية في ظل الحكومة الجديدة التي غلب عليها التمثيل الشيعي برئاسة "إياد علاوي"، حيث بادرت إيران إلى الاعتراف بها مع استئناف العلاقات الدبلوماسية 2004، حيث سعت الحكومة الإيرانية لتوسيع رقعة نشاطها الدبلوماسي والقنصلي في العراق.

لكن العلاقات الأمنية لم تتطور بين البلدين إلى حد كبير إلا في عهد حكومة "إبراهيم الجعفري"، الذي زار إيران ووقع معها اتفاقية تعاون أمني مشترك لضبط الحدود ومكافحة الإرهاب وإعادة تأهيل الجيش العراقي (جاد، 2007)، حيث اشترطت عليه إيران التخلص من بقايا حزب البعث في مؤسسات الدولة المختلفة، وقد وفر لها ذلك فرصه مهمة للدخول إلى بنية المؤسسة العسكرية وإعادة تشكيل قيمها العسكرية.

ثم تطورت العلاقات بعد تشكيل حكومة "توري المالكي" 2008-2014، إذ سعت الحكومة الجديدة لبناء تحالف مزدوج مع إيران والولايات المتحدة، حيث حاولت إيجاد نوع من التوازن بين الوجود العسكري الأمريكي والوجود السياسي الإيراني، وعملت إيران على استغلال ذلك في مواجهة التهديدات المحلية من خصومها السياسيين، حيث عملت على تحييد التيار الصدري الشيعي المعارض لتدخلها السياسي والديني في العراق، وأوجدت بديل موال لها من خلال المجلس الإسلامي الأعلى، وبالمقابل ساندت إيران حكومة المالكي وحشدت أصوات كافية لها من الأحزاب الشيعية لتشكيل أغلبية برلمانية راجحة (Katzman, 2009).

وإضافة إلى ذلك سعت إيران لإعادة بناء أثرها التاريخي في العراق، حيث أعادت ترميم المدرسة الدينية في كربلاء، التي درس بها الإمام الخميني في صباه⁽¹⁷⁾، كما سعت للالتفاف

(17) علي الغزي، مدرسة الإمام الخميني في كربلاء المقدسة، على الموقع الإلكتروني لشبكة أخبار الناصرية،

<http://www.nasiriyah.org/ara/post/17395/>

(18) الشاهر، العراق يتحول الى رنة اقتصادية لايران، 28/حزيران/2013،

<http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2013/06/iraq-iran-economic-gateway-sanctions-tehran.h>

(19) الرمضاني، العلاقات الراقية الإيرانية، 17/كانون ثاني-يناير/2011.

<http://www.dohainstitute.org/release/232a0cb2-70bd-4555->

8186-6176c61cfbd5

باعتبارها الجهة الرسمية المسؤولة عن ترويج الدعاية الدينية للدولة.

وبعد ذلك بدأت الحكومة باستقطاب المرجعيات الدينية الشيعية في العراق ودول الخليج واليمن ولبنان، وسعت لربطها بفكرة ولاية الفقيه الأثني عشرية، لتصبح جزء من توجهاته، ولإبعادها عن أي ارتباط مع شيعة الهند من طائفة البهرة، حيث استقبلت إيران العديد من المرجعيات الدينية الأكثر تطرفاً والهاربة من بلدانها ووفرت لها ملاذاً آمناً في مدينة قم الدينية لتعلم الفقه الشيعي في جامعاتها ليتلمذوا على يد أبرز علمائها، حتى برز منهم ابرز قادة التشيع في العالم العربي في مرحلة الثمانينيات "كمرتضى العسكري" و"مهدي الحكيم" و"طالب الرفاعي" و"محمد باقر الصدر" (العراق) و"حجة الإسلام مهدي" (الكويت)، و"حجة الإسلام مدرسي" (البحرين)، وبدر الدين الحوثي (اليمن) (عبد الرؤوف، 2006).

وبعد الاحتلال الأمريكي 2003 للعراق نشطت إيران في تأكيد ترابطها السياسي مع القيادات الحزبية الشيعية التي حكمت العراق، كحزب الدعوة الإسلامية الذي يترأسه "توري المالكي"، وقادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق "كعبد العزيز الحكيم" و"أخيه عمار الحكيم"، الذين تم استضافتهم في إيران خلال حكم صدام حسين مع تأكيد تبعية تلك الأحزاب للمرشد الأعلى علي خامنئي والإيمان المطلق بولاية الفقيه (شحاده والكسوني، 2009).

وبالمقابل سعت إيران لتحديد المعارضين لفكرة ولاية الفقيه عن العملية السياسية من المؤيدين للتيار الشيرازي بقيادة "هادي المدرسي"، والتيار الخوئي بقيادة "علي السيستاني" (باروت ودراتج، 2003)، كما بدأ نفوذها واضحاً في تشجيعها لشيعية العراق وتحديداً جماعة الحكيم على عدم إثارة المشاعر المعادية للوجود الأمريكي، والعمل على إنجاح العملية السياسية للوصول إلى حكومة ذات أغلبية شيعية تضمن استمرار النفوذ الإيراني في البلاد، وقد شارك قيادات تلك الأحزاب في مجلس الحكم الانتقالي الذي أسسه "بول بريمر"، كما نشطت حركة التعلم الواسع للغة الفارسية وتعزيز سطوتها على المواطن الشيعي العراقي بصورة تعزز الخلل والانفصال عن تراثه العربي.

أما في البحرين، فقد قامت الدعاية الإعلامية الإيرانية بتصوير النزاع السياسي الدائر في البحرين على أنه صراع مذهبي من قبل الأقلية السنية ضد الأغلبية الشيعية، إذ تعدّ إيران أن البحرين بالأساس شيعية الهوية، وأنها تابعة تاريخياً للسيادة الإيرانية، وأن الشيعة تحالفوا مع أسرة آل خليفة وصوتوا لصالح إعلان الاستقلال عام 1971 (إبراهيم، 2015)، لكنهم لم يشاركوا بالسلطة التي تمركزت بيد الأمير، وفي عام 1994

مستشار المرشد الأعلى، و"داريوش قنبر" النائب في مجلس الشورى، و"تاطق نوري" المفتش العام في مكتب قائد الثورة ()، وغيرهم ممن يتولون مناصب غير سيادية، وهو ما أثار حفيظة بعض القادة العرب كالملك عبدالله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، الذي اتهم إيران بالسعي للهيمنة على الخليج والإخلال بأمن البحرين.

وفي اليمن دعمت إيران مسألة توظيف الموالين لها في مؤسسات السلطة كمستشارين أو كمسؤولين سواء في مؤسسات الحكومة نفسها أو في مؤسسات تابعة للحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر، أو كناشطين حزبيين ومدنيين في هيئات غير رسمية يمنية بهدف تعزيز فرصهم في الترقى الوظيفي إلى مناصب هامة في مؤسسات الدولية الرسمية، لإدخالهم إلى مواقع صنع القرار فيكونوا أكثر تأثيراً فيها، فقد اتهمت الناشطة الحقوقية "توكول كرمان" بعض المسؤولين السياسيين والحراكيين المشاركين في الاعتصامات والتظاهرات اليمنية عام 2011، بالعمالة لإيران والتعاون مع الحوثي لإفشال العملية السياسية (كرمان، 2012).

ومن ناحية أخرى، سعت إيران إلى تعميق اختراق مؤسسات السلطة في اليمن، من خلال دعمها لجماعة الحوثي للسيطرة على مؤسسات السلطة وإعادة ترتيب علاقات القوى السياسية في اليمن، مستغلة حالة التضارب بين علي صالح وحلفائه الإقليميين من العرب، فأرسلت عدد من الخبراء السياسيين الإيرانيين إلى صعده للعمل على دفع جماعة الحوثي لتكوين تحالف مع الرئيس السابق "علي صالح" بعد تراجعهم عن تعهداته بنقل السلطة إلى نائبه "منصور هادي"، وأشارت بعض التقارير إلى أن إيران نقلت جواً إلى بيروت عدد من القيادات الحوثية للتدريب في البقاع اللبناني (سالزوري، 2015)، وفي ضوء فشل مؤتمر الحوار الوطني 2014، اتهم مستشار الأمن القومي اليمني "علي حسن الأحمر" بعض القيادات العسكرية الموالية لصالح بالتواطؤ مع إيران وتسهيل دخول جماعة الحوثي واحتلالها صنعاء دون قتال (WorldTribune, 2013).

ب- اختراق النخبة

لقد مثلت فكرة ولاية الفقيه المطلقة التي جاء بها الخميني نقلة نوعية في الفكر السياسي الشيعي، وبحيث نقلته إلى مرحلة جديدة تغاير كلياً ما ألفه الشيعة عبر تاريخهم من انتظار للمهدي المنتظر، وتروجها لهذه الفكرة أنشأت إيران منذ نجاح الثورة الإسلامية مكتبا لحركات التحرر العالمي برئاسة "مهدي هاشمي" وتحت إشراف آية الله "حسين منتظري" (عبد الحي، 2010)، ثم طوره ليصبح وزارة الثقافة والإرشاد الديني،

الإسلامية" و"جامعة المصطفى في قم" أوجهه الأولى للطلبة اليمنيين⁽²⁰⁾، وقد لعبت هذه المؤسسات التعليمية دورا كبيرا في تحريف العقائد الزيدية باتجاه الأثني عشرية، كذلك عملت على توسيع إطار عمل الملحقيات الثقافية في اليمن، وزادت من حصص الابتعاث للطلبة في الجامعات الإيرانية، كما سعت لعقد مؤتمرات سنوية تتناول الإرث الثقافي الأدبي والعلمي للرواد الفرس في العاصمة اليمنية.

وبعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية ضد حكم علي صالح 2011 استغلّت إيران حالة الفوضى الأمنية وتردي الأوضاع الاقتصادية لتعزيز قدرة الجماعة الحوثية بقيادة "عبد الملك" للسيطرة على مؤسسات الدولة اليمنية، حيث عملت على تدريب العشرات من الكوادر الحوثية في العاصمة اللبنانية بيروت في المجال الإعلامي والدعاية الإعلامية وبإشراف من حزب الله اللبناني، للترويج لما يعرف بحركة أنصار الله (أحمد، 2013)، لا بل تجاوز الأمر إلى قيام رجال أعمال حوثيين وبرؤوس أموال إيرانية، بشراء مساحات كبيرة من الأراضي المجاورة لميناء "ميدي" على الحدود مع السعودية والواقع في إطار محافظة حجة على ساحل البحر الأحمر ويطلب مباشر من الحرس الثوري الإيراني (الشرق الأوسط، 2012)، وقد اتهمت الحكومة اليمنية إيران بأنها تسعى من خلال دعمها لجماعة الحوثي لتدعيم مشاركة الشيعة في صنع القرار السياسي اليمني، وخلق شبيه لحزب الله اللبناني في اليمن، حيث استغلّت علاقاتها الوثيقة مع اريتريا لتأمين جسر بحري لعبور الأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين (السلمي، 2009).

ج- اختراق المجتمع

بالرغم من وجود بعض الخلافات الجوهرية بين المذهب الجعفري "الأثني عشري" وبعض المذاهب الشيعية الأخرى في المنطقة العربية، إلا أن سيطرة رجال الدين على السلطة في إيران، شكل بارقة أمل لقادة العمل السياسي الشيعي في المنطقة، لاسيما وأن إيران قدمت العون لهؤلاء في خطتها لتصدير الثورة ونشر التشيع في المنطقة، حيث نشطت دعايتها الإعلامية من خلال مؤسسات الخميني والحوثي العالمية⁽²¹⁾، والتي أدارت عدد من الصحف والمجلات في أوروبا،

انتفض الشيعة على حكم الملك عيسى، لكن انتفاضتهم قفعت بقسوة وجرّد الكثير منهم من جنسيته ونفي قسرا إلى إيران (منظمة العفو الدولية، 1995).

لكن بعد تولي الملك حمد السلطة، 1999 عاد كثير من قيادات الشيعة من المنفى، وبدأت مرحلة جديدة من التصالح السياسي، وجرى وضع دستور للبلاد، لكن القوى الشيعية قاطعت الانتخابات النيابية عام 2002، على الرغم من السماح بتأسيس الجمعيات السياسية، التي ظهرت إلى العلن "كجمعية الوفاق" برئاسة "علي سلمان" وجمعية العمل الإسلامي" التي ترأسها "محمد المحفوظ"، وجمعية التوعية الإسلامية" التي ترأسها "عيسى قاسم".

وفي ضوء حركة الإصلاح السياسي في البحرين، ما انفكت إيران عن الاستمرار بدعم قيادات شيعية بحرنية تسعى لإقامة نظام حكم إسلامي على غرار نظام الحكم في إيران حيث عملت على التشابك مع القوى السياسية بهدف التأثير في النسيج الاجتماعي فيها، وسعت لدعم تأسيس معارضة شيعية منظمة، مكونه من "حركة أحرار البحرين الإسلامية"، و"حزب الله-البحرين" التابع لمنظمات حزب الله الإيرانية، و"الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" (منيسي، 2003)، ويذكر أن "كريم محروس" قائد الجبهة الإسلامية قد أبعدهت الحكومة البحرينية إلى إيران وجرّدته من جنسيته.

وقد أدى ذلك إلى انقسام الشيعة في البحرين إلى قسمين، أقلية صغيرة تطالب بإصلاح النظام الملكي، وأغلبية كبيرة تطالب بإسقاطه وإقامة جمهورية إسلامية (الحسن، 2014)، وقد اتهمت الحكومة البحرينية المرجعيات الشيعية المعارضة بإدانتهما بالولاء لإيران على حساب الولاء للبحرين، وأنها تقف وراء أثار النعرات الطائفية، وبالرغم من تحسن الأوضاع الداخلية للشيعة وإصدار الملك حمد عفوا عن المعتقلين السياسيين، ومشاركتهم في انتخابات 2006، إلا أن الشيعة تظاهروا عام 2008 مطالبين بإطلاق المزيد من الحريات، وبالتزامن مع اندلاع الربيع العربي عام 2011 اندلعت أعمال شغب كبرى في البحرين، دفع الحكومة لطلب تدخل قوات درع الجزيرة لقمعها.

أما في اليمن فقد بنت إيران علاقة وثيقة مع عائلة الحوثي في صعده من خلال استقبالها لبدر الدين الحوثي مؤسسة الجماعة الحوثية في صعده شمال اليمن منذ ثمانينيات القرن العشرين، وخلال فترة التسعينيات نشطت الحركة الثقافية الإيرانية في اجتذاب عدد من الطلبة اليمنيين في جامعاتها منذ توقيع الاتفاقية الثقافية بين البلدين عام 1995، حيث يعد كل من "المجمع العلمي لأهل البيت" و"مجمع تقريب المذاهب

(20) صحيفة السكينة اليمنية، 2015/4/8

<http://www.assakina.com/center/parties/66603.html>

(21) مؤسسة الحوثي الإسلامية هي مؤسسة فكرية ثقافية علمية تعنى بنشر الثقافة والفكر الإسلامي، ومقرها لندن، انظر الموقع الرسمي لمؤسسة الحوثي الإسلامية، على الموقع الإلكتروني:

[/http://www.alkhoei.net/ar](http://www.alkhoei.net/ar)

مفكري السنة السلفيين، كسيد قطب وأبو حامد الغزالي ومحمد عبد الوهاب ويوسف القرضاوي(الجزيرة نت، 2015).

ومع تزايد التواجد العسكري الإيراني بقيادة "قاسم سليمان" قائد فيلق القدس في معارك استعادة تكريت والانتبار 2015، تبلور رأي لدى قادة الحكومة العراقية والميليشيات الشيعية بأهمية الوجود العسكري الإيراني في تحقيق الأمن في العراق، في الوقت الذي اعتبر فيه "ديفيد باتريوس" القائد السابق لقوات التحالف أن الخطر الأول في العراق لا يتمثل في تنظيم الدولة بقدر ما يتمثل بالخطر الإيراني(الجزيرة نت، 2015).

وبهدف نشر التوعية السياسية بين عامة الشيعة في البحرين، اصدر متقفوا الشيعة مجالات سياسية تعنى بالشأن العام، مستفيدين من الحالة الديمقراطية التي أسساها الملك حمد في بداية حكمه، كما انتزعوا اعترافا من الحكومة بتدريس المذهب الجعفري في المدارس، إضافة إلى السماح بعودة المبعدين من إيران(شقيير، 2007)، وقد مثل تدريس المذهب الجعفري وعودة المبعدين احد ابرز النجاحات الإيرانية على الصعيد السياسي-الداخلي في البحرين، هذا إضافة إلى ما مثله حصول جمعية الوفاق الشيعية على 16 مقعدا في الانتخابات النيابية 2006⁽²³⁾.

ومنذ عام 2007 قامت إيران بتمويل عناصر شيعية بحرينية لشراء الأراضي لإغراض سياسية في منطقة المحرق من خلال برامج مولتها بنوك إيرانية (شحاده والكسواني، 2009)، وبالرغم من أن هذا الأمر كان يلقى برودة فعل سلبية من قبل الحكومة البحرينية، إلا أنها كانت عاجزة عن التصدي لها، لاسيما وأن الجناح المتطرف في إيران لا زال يعتبر البحرين أرضا إيرانية.

أما بالنسبة لشيعة اليمن، فلم يكن الفكر الزيدي متوافقا تماما مع الفكر الأثني عشري فيما يتعلق بمفهوم الإمامة، أو شتم الصحابة، لكن إيران سعت منذ أوائل التسعينيات إلى تقديم الدعم المالي لعائلات زيدية تتوافق واتجاهاتها السياسية فيما يتعلق بولاية الفقيه، حيث قدمت الدعم لعائلة الحوثي التي تمكنت من تأسيس ما يعرف باسم " حزب الحق" عام 1993 و"تنظيم الشباب المؤمن" عام 1997⁽²⁴⁾، وهو تنظيم عمل على تحريف العقائد الزيدية لصالح الجعفرية، من خلال تأسيس

واستخدمت عددا من الصحفيين والكتاب للترويج لأفكارها في العالم العربي.

وتعزيزا للتقريب بين وجه النظر الإيرانية والرأي العام العربي، سعت إيران إلى استمالة مواقف القوميين العرب والإخوان المسلمين فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والعداء لإسرائيل منذ مؤتمر اوسلوا 1993، من خلال تأكيدها على دعم حركات المقاومة السنوية في غزة كحركة حماس والجهاد الإسلامي، والإعلان عن مواقفها المبدئية في العداء للولايات المتحدة وإسرائيل، أما بالنسبة للشيعة العرب، فقد عملت على دعم حزب الله اللبناني في مواجهة إسرائيل بحرب تموز 2006.

أما بالنسبة لعلاقتها مع شيعة العراق تحديدا، فقد احتضنت فكرة تأسيس حزب الدعوة الإسلامية العراقي عام 1957، والذي تخرج منه دعاة الترويج للتشيع من العراقيين واللبنانيين العرب، أبرزهم محمد باقر الصدر، ومحمد حسين فضل الله ومهدي شمس الدين، وقد لعب بعضهم كرجل الدين العراقي "حسن مهدي الشيرازي" دورا كبيرا في استعادة الفرع الشيعي العلوي في سوريا إلى المذهب الأم(شحاده والكسواني، 2010).

وخلافا لما تدعيه إيران، لم يكن الشيعة مهمشين في البلاد العربية، إذ إنه في نهاية عهد الحكم البعث في العراق بلغ عدد المطلوبين الشيعة للحكومة الأمريكية من قيادات النظام السابق 36 شخصا من أصل 55⁽²²⁾، حيث تولى بعضهم مناصب سيادية مهمة سواء في حزب البعث أو مؤسسات الدولة^(*)، وعلى الرغم من ذلك حاولت إيران التركيز على أن الشيعة كانوا مهمشين خلال عهد الحكومات السنوية السابقة، إذ حثتهم على مشاركتهم في العملية السياسية وعدم مقاومة الاحتلال الأمريكي.

وخلال فترة الاحتلال الأمريكي للعراق، مارست الحكومة العراقية التي أسسها حزب الدعوة ومناصريه سياسة تضيق الخناق على قيادات السنة، إلى حد اتهامهم بدعم الإرهاب، وقد وصل الاتهام إلى نائب رئيس الجمهورية "صالح المطلق" أبان حكومة المالكي، كما كان هناك اتجاه لتضييق الخناق على دعاة السلفية سواء في العاصمة أو الأقاليم، ففي كردستان العراق منعت حكومة الإقليم رسميا عام 2015 تداول كتب

(22) صحيفة الوطن الالكترونية، قائمة باسماء ال55 من رجال نظام صدام حسين المطلوبين، 2004/1/6، على الموقع الالكتروني: <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2004/01/16/2603.html>

(*) من ابرز القيادات العراقية الشيعية خلال حكم حزب البعث: سعدون حمادي ومحمد الصحاف وعصام الجليبي ومحمد الزبيدي.

(23) من أبرز العائدين "علي سلمان" الذي نجح في انتخابات 2006، و"مجيد العلوي" والذي أصبح وزيرا في حكومة عام 2002.

(24) موقع السكينة الالكتروني، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/10/20، على الموقع الالكتروني:

<http://www.assakina.com/center/parties/66603.html>-

جرت ورائها مسائل معقدة يصعب حلها ولعل أبرزها، تسهيل الاختراق الإيراني في مؤسسات السلطة الرسمية والنخبة السياسية والمجتمع، حيث أسهم احتلال المؤسسات الإثنية لأدوار المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في العراق والبحرين واليمن في دفعها لأن تخلق تصعيد نحو الحرب الأهلية وتهييج للمشاعر وتجنيب للمتطوعين من خارج أطراف الصراع.

الخاتمة

على الرغم من أن مسألة التعددية الإثنية عُدت إلى حد قريب أمراً مقبولاً من الناحية الاجتماعية من قبل السلطة المركزية في الدول العربية، إلا أنها كشفت لاحقاً عن عجز تلك الدول عن صهر أبناء المجتمع في بوتقة النظام السياسي الوطني الواحد، حيث يبدو أن الطائفية لازالت من مظاهر التجزئة في المجتمع العربي، فقد برز الولاء السياسي تابعاً للانتماء الطائفي، وبذلك أصبح الأخير المحور والمحرك للعمل السياسي العربي.

لقد عانت كل من العراق والبحرين واليمن من وجود إشكالية واضحة في تشكيل الهوية الوطنية الجامعة، تمثلت بعدم وجود استقرار في المحتوى السيسولوجي والايكولوجي لتلك الدول، والمتضحة معالمه بعدم القدرة على صهر التنوع العرقي والمذهبي في ضوء غياب أيديولوجيا بناء الدولة مقابل بناء الأنظمة الحاكمة، حيث عجزت تلك الأنظمة عن تأسيس قيم وطنية تساهم بدمج الأقليات في العملية السياسية، ناهيك عن أزمة تنظيم السلطة، التي تتعلق بعدم خضوع آليات الوصول إلى السلطة وممارستها وتداولها لنظام قانوني شرعي ملزم.

ومن الواضح أن هناك تمايزاً بنيوياً بين النظم السياسية العربية المخترقة من قبل إيران، من حيث خصائصها الاجتماعية وتماسكها السياسي، ففي الوقت الذي انعدم فيه وجود مؤسسات وطنية جامعة تساهم في ضبط سلوك الأفراد والجماعات فيها، برزت التحالفات المذهبية المتناقضة داخل كل دولة، إلى درجة اتسامها بالتردد والاستقرار وثبات الأطراف، هذا إضافة لعدم وجود اتفاق بين أفراد المجتمع على القضايا المهمة المتعلقة بالأمن الوطني أو القضايا المركزية، حيث برزت العلاقات الصراعية والتنافسية بين السلطة والمجتمع وفق أسس مذهبية ودينية، مع وجود تناقض قيمي اجتماعي داخل تلك الدول ما بين المشروع المدني الذي أفرز سلطوية سياسية والمشروع الديني، الذي أفرز تطرفاً وتشدداً.

وفي ضوء ذلك بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين تنامي الاختراق الإيراني وأزمة بناء الدولة العربية معزراً ب بروز

معسكرات تدريبية وإقامة ندوات دينية ومراكز دينية وتأليف كتب تبث فكرة الإمامة بدل الزيدية، كما استخدمت المال لنشر التشيع لدى الطبقات الفقيرة في المجتمع.

كذلك سعت إيران لدفع منتفذين موالين لها لتأسيس جمعيات ومراكز وصحف تواكب نهجها السياسي وأطروحاتها الفكرية "الأثنا عشرية"، أبرزها "مركز بدر العلمي، ومركز الهادي ومركز النهرين" ومن أبرز الجمعيات "جمعية الإيمان" والرابطة الجعفرية، ومن أبرز الصحف "صحيفة الشورى" و"صحيفة الأمة" و"صحيفة البلاغ" التي يترأسها عبدالله الوزير (شهادة والكسواني، 2009، ص 161-164)، ومنذ أحداث الثورة اليمنية 2011 برزت جماعة أنصار الله كحركة شيعية جامعة منظمة للجماعة الحوثية، حيث بات تعميم مظاهر الاحتفالات بيوم عاشورا واستشهاد الحسين وتضمين اسم الإمام علي في أذان الصلاة وانتشار الحسينيات، وهي من المظاهر الجديدة في اليمن.

النتائج

استندت استراتيجية الاختراق الإيراني تجاه العراق واليمن والبحرين إلى الإدراك الإيراني لعجز حكومات تلك الدول عن تحقيق شرعيتها، وأداء وظائفها في إدارة السلطة في البلاد بشكل مستقل عن مصالحها الخاصة، حيث سعت إلى مساندة القوى السياسية الشيعية الموالية لها للوصول إلى قمة السلطة. ومن السلوك السياسي الإيراني تجاه العراق يتضح أن العراق يشكل عمقا استراتيجيا وتاريخيا بالنسبة لإيران، وأن اختراق المؤسسات السياسية والاجتماعية فيه يشكل محورا مهما لأمنها القومي، وبالتالي عملت على دعم أحزاب وميليشيات عسكرية شيعية للهيمنة على السلطة السياسية فيها، بهدف استخدامها لأغراض المساومة السياسية.

كذلك سعت إيران للاستفادة من التداخل المذهبي مع مجتمع البحرين واليمن من خلال تسييس المذهب وربط بعض قيادات الجماعات والجمعيات الدينية والسياسية بفكرة ولاية الفقيه، والعمل على دعمها للوصول للسلطة، لا بل والعمل على تنفيذ أجندتها في المنطقة.

لقد وجدت إيران بأن النخب السياسية في النظم العربية المخترقة، ظهرت وكأنها ضعيفة في الغالب، وعاجزة عن كسب ثقة المجتمع نظرا لخلوها من المضمون المدني ولعجزها عن طرح برامج سياسية تمكنها من جذب الأعضاء والأنصار والمؤيدين، هذا فضلا عن الإرث التاريخي المرتبط بعلاقات الريبة والشك ما بينها وبين أفراد المجتمع. ولذلك ظهر هناك استقطابا باتجاه المؤسسات الإثنية التي

الوطني، مما جعلها تظهر وكأنها مصابة بالتشردم والانشقاق الطائفي وضعف القدرة على تعبئة الجماهير لانعدام الثقة بها، إضافة لصراعها مع المؤسسات الأخرى، فعلى الرغم من محاولة القوى السياسية العراقية واليمنية تأسيس أحزاب سياسية للاندماج في العملية السياسية، إلا أنه غلب عليها البعد المذهبي والقبلي، الأمر الذي سهل الاختراق الإيراني لها.

الولاءات الطائفية داخل المجتمع، حيث ظهر عجز المؤسسات الرسمية عن تحقيق شرعية وجودها، هذا فضلا عن عجزها عن أداء الوظائف المنوطة بها، فالبرلمانات والحكومات لم تعد من أهم مرتكزات العمل السياسي في النظم العربية المخترقة، حيث برزت لا تعدو كونها ظاهرة تشير إلى التسلط على حساب السلطة، ولذلك فإن النخب السياسية الحاكمة فيها لم تظهر الارتباط بين مكوناتها السياسية على أساس التكامل والاتفاق

المصادر والمراجع

.C897-45EB-B68B-ABF82E797506.htm
 عبد الرؤوف ع (2006)، حزب الدعوة، سلسلة دراسات مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، 7، 2006، ص9 وما بعدها.
 عبد المؤمن م، (2005) الرايحين والخاصرون في الجمهورية الإيرانية التاسعة، مختارات إيرانية، العدد 61، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، آب/أغسطس، ص23-27.
 عبد الحي و، (2010)، مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020، الجزائر، دار العلوم، ص172-175.
 عبد الحي و، (2013)، إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل، قطر، سياسات عربية، العدد 1، آذار/مارس، ص9-20.
 فلسفي، نصر الله، (1989)، إيران وعلاقتها الخارجية في العصر الصفوي، (ترجمة محمد الرئيس)، دار الثقافة، مصر، ص. ك.
 كرمان ت، (2012) إيران تريد إسقاط اليمن عسكريا وعلى الحوثي الإندماج في العملية السياسية وترك العنف، مأرب برس 25 حزيران/ يوليو، ص12-17.
 ليندلمان، ت، (2013)، تأثير البرنامج النووي الإيراني في امن الخليج، ط3، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ص103.
 منيسي، أ، (2003)، العلاقات البحرينية الإيرانية بين أزمت الماضي وأفاق المستقبل، مركز الأهرام، مختارات إيرانية، العدد31، فبراير، 2003.
 النبالي، ع، (2003)، الحياة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، عمان، دار الطليعة، ص134.
 نهار غ، (2007)، مصادر تهديد الامن القومي العربي الداخلية: دراسة في الامن والتنمية، عمان، دار الاعلام، ص200-202.
 ويبر، م، (2004) الدولة واكتساب كيان الدولة، في: قضايا في السياسة العالمية، ط1 (تحرير) برايان وايت وآخرون، دبي، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ص27-28.
 ولبر، د، (1985)، إيران ماضيها وحاضرها، (ترجمة عبدالمنعم حسنين)، القاهرة، دار الكتاب المصري، ص243.
 ويلتس، ب، (2004)، الأطراف المتخفية للحدود الوطنية والمنظمات الدولية في السياسة العالمية، في: عولمة السياسة العالمية، (تحرير) جون بيليس وستيف سميث، دبي، ترجمة مركز الخليج، مركز الخليج للأبحاث، ص607-615.

ابن منظور، ج، (1994)، لسان العرب، تحقيق عبدالله الكبير، ج14، بيروت، دار المعارف، ص1141-1142
 احمد، ك، (1985)، دراسات في تاريخ ايران: الحديث والمعاصر، بغداد، الامانة العامة للثقافة والشباب، 1 ص185-186.
 ايفانز، غ، ونوينهام ج، (2000)، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ط2، (ترجمة) دبي، مركز الخليج للأبحاث، بنغوين للنشر، ص233.

باروت، ج، ودراتج ف، (2002)، الاحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، بيروت، دار الطليعة، ص2، ص353.
 ربيع م، ومقلد أ، (1994)، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت، ص468، ص496.
 الراوي، ر، (2006)، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الاوسط، دمشق، دار الاوائل للنشر، ص22.
 زغول، ذ، (2015)، أثر التدخل الدولي الانساني المسلح على الدور الاقليمي للاتحاد الافريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، اريد، جامعة اليرموك، ص13-14.
 زهرة، ع، (2015)، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة، بيروت، ص13.

العتابي م، (2012)، الاستراتيجية الإيرانية تجاه العراق 2003-2010 رسالة ماجستير، اريد جامعة اليرموك، ص70-70
 السلمي ص، (2009)، سفينة الاسلحة تدخل العلاقات اليمنية- الإيرانية غرفة الانعاش، صحيفة الوطن السعودية، العدد 3319 تشرين اول/اكتوبر، ص12-15.
 شحاده أ، الكسواني ه، (2007)، الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم، ج1، مصر، مكتبة مدبولي، ص13-30.
 شحاده، أ، الكسواني ه، (2009)، الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم، ج2، مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص35-40.
 شحاده، أ، الكسواني ه، (2010)، الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم، ج3، مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص100.

شقيير، ش. (2007)، الدول العربية وايران الثورة، الجزيرة نت، قسم البحوث والدراسات، تقرير (2) عام 2007، ص7-47، متاح على: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/78A46A99->

الصحف والتقارير الدولية:

http://www.nasiriyah.org/ara/post/17395
مازن الرمضاني، العلاقات الراقية الإيرانية، المركز العربي للأبحاث
ودراسة السياسيات 2011/1/17.

http://www.dohainstitute.org/release/232a0cb2-70bd-4555-
8186-6176c61cfbd5

صحيفة السكينة اليمنية، 25 عاما من العلاقة بين ملاي طهران
والحوثيين، 2015/4/8، على شبكة الانترنت:

http://www.assakina.com/center/parties/66603.html

صحيفة الوطن الالكترونية، قائمة ياسماء ال55 من رجال نظام
صدام حسين المطلوبين، 2004/1/6، على الموقع الالكتروني:

https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2004/01/16/260
3.html

مؤسسة قناة الجزيرة الاخبارية، الجزيرة نت، تصريحات إيرانية حول
عملية عاصفة الحزم في اليمن، "جنرال إيراني يحذر السعودية
من تبعات ثقيلة لعاصفة الحزم"، 2015/4/5، على الموقع

الالكتروني: http://www.aljazeera.net/news/international/
2015/4/5

مؤسسة قناة الجزيرة الاخبارية، الجزيرة نت، برنامج ما وراء الخبر،
حدود العلاقات الإيرانية العراقية، 2015/3/13، على الموقع
الالكتروني: http://www.aljazeera.net/programs/
behindthenews/2015/3/13/

مؤسسة الشفافية الدولية، مؤشرات مدركات الفساد، 2013 /12/1،
على الموقع الالكتروني: http://www.Transparency.org/
cpi2015/results

محمد منير (2015)، العلاقات اليمنية الإيرانية. في توتر مستمر
عنوانه دعم النفوذ الشيعي في اليمن، 2015/12/11، وكالة اب
برس، على الموقع الالكتروني: http://ibb-
press.net/news3918.html

وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، 2015 /5/5، على الموقع
الالكتروني: https://www.cia.gov/library/publications/the-
world-factbook/fields/2028.html#

http://iran1404.ir/swavisionsitear/swavisionen/forumNews/ta
bid/62/ctl/Details/mid/42/itemID/83/Default.aspx.

Damien McElroy, Iranians 'trained Shia militants, The
Telegraph, 15.jan.2007:

http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/1539577/Ir
anians-trained-Shia-militants.html

المراجع الأجنبية

Bassiouni, Mohamad, (2011), Report of Bahrain
Independent Commission of Inquiry, Bahrain Dec, p387-
388.

Bergen, Christopher, (2000), Omnibalancing in Bahrain:
Prospects for Foreign Policy, master's thesis, Naval
Postgraduate School, Monterey, CA, p2 – 4.

البنك الدولي، 3/3 /2016، على الموقع الالكتروني:

http://data.albankaldawli.org/indicator/SG.GEN.PARL.ZS/c
ountries

تقرير التنمية البشرية لعام 2014، برنامج الامم المتحدة الانمائي،
الولايات المتحدة الأمريكية، ص157.

تقرير مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان 2014، على الموقع
الالكتروني: www.unhchr.ch

تقرير منظمة العفو الدولية لعام 1995، البحرين: أزمة حقوق
الانسان، رقم الوثيقة ASA11/16/95، ايلول -سبتمبر، ص39.

صحيفة الشرق الاوسط، 15 شباط / فبراير 2012م
جريدة الرياض، نص المبادرة الخليجية، العدد 15858، 24 نوفمبر
2011.

المواقع الالكترونية

الدستور الإيراني، موقع وزارة الخارجية
الإيرانية، http://ar.mfa.ir/index.aspx?fkeyid=&siteid=
2&pageid=2188

الدستور العراقي، موقع وزارة الخارجية العراقية، على الموقع
الالكتروني: http://www.mofa.gov.iq/ab/submenu.
php?id=22

اسماء ابراهيم (2015)، اثر تغير النخبة الإيرانية الحاكمة على
العلاقات الإيرانية الخليجية، (دراسة حالة الامارات 2005-
2014)، المركز الديمقراطي العربي، 2015/8/20، على الموقع
http://democraticac.de/?p=2445-

أمينة جاد (2007)، العلاقات العراقية الإيرانية عبر التاريخ، مجلة
اخبار مصر، موقع مصر برس 2007/3/10، على الموقع
الالكتروني: http://www.masress.com/egynews/6698

بيتر سالزبوري، العلاقات السعودية الإيرانية، 2015/1/1، على
الموقع الالكتروني: http://www.rcssmidest.org/Article/
البرلمان العراقي، الاعضاء-الكتل البرلمانية، الموقع الرسمي على
شبكة الانترنت: http://www.parliament.iq/Representative.
aspx

عمر الشاهر (2013)، العراق يتحول إلى رئة اقتصادية لإيران،
موقع نبض العراق، 2013/6/28، على الموقع الالكتروني:
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2013/06
/iraq-iran-economic-gateway-sanctions-tehran.h

عمر الحسن (2013)، مسار الحوار الوطني وتطورات المشهد
السياسي في البحرين، 2013/12/4، على الموقع الالكتروني:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/12/201312310
233417523.html

عمر الحسن (2014)، الحكومة البحرينية تعاقب الشيعة على ولائهم
الوطني، 2013/3/2، مجلة مختارات إيرانية، شباط،
http://www.dohainstitute.org/release

علي الغزي، مدرسة الامام الخميني في كرباء المقدسة، على الموقع
الالكتروني لشبكة اخبار الناصرية،

- Minority Rights Group International (2008), www.minorityrights.org
- Nasr, Vali, 2006, When the Shiites Rise, *Foreign Affairs*, vol.85, Issue.4, Jul/Aug.2006, p58-74.
- Stevenson, Angus (edite), (2012), Oxford English Dictionary, Oxford university press, UK, London.
- Pannell , Clifton.W,(2008), China's Economic and Political Penetration in Africa, *Eurasian Geography & Economics*. Nov/Dec2008, Vol. 49 Issue 6, p706-730.
- Raymond, Hinnebusch, (2003), The International Politics of the middle east, Manchester university press, p15.
- Reinhold, Baron, (2001), Omnibalancing and the House of Saudi, master's thesis, Naval Postgraduate, School, Monterey, CA, p11 – 32.
- Rosenau , James. N,(1980), The Scientific study of foreign policy, London, frances pointer, p35-40,p138-140.
- Simon, Jeanne; Parra, Claudio González, (2008), The penetration of international politiceconomic forces in indigenous communities in southern Chile: Conflicts and visions of "habitus", Conference Papers-International Studies Association. 2008 Annual Meeting, p1-19.
- WorldTribune ,(2013) Iran still arming and funding Shi'ite rebels ,WorldTribune.com last retrived 13 JAN 2013
- Bradley, John.R, (2007), Iran's EthnicTinderbox, *WashingtonQuarterly*, Vol.30, Issue.1, Winter.2006/2007.p p181-190.
- Cliffe. L, J.S.Coleman, M.R. Doornbos, (1977)Government and rural development in east africa, Martinus Nijhoff, The Hague, Netherlands.
- Ehteshami, Anoushirvan, and Ramond A.Hinnebusch, (1997), Syria and Iran:Middle Powers in a Penetrated Regional System,Routledge,p28.
- Hoffmann, Stanly, (1995), The Politics and Ethics of Military Intervention, London, Macmillan, p35.
- Hunter, Shires, (1990) Iran and World: Continuity in a Revolutionary Decade Bloomington and Indianapolis,bahdwen press, p36-39.
- Katzman, Kenneth, (2009), Iraq: Politics, Elections and Benchmarks, *Congressional Research Service*,2 June 2009, 6, www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS21968.pdf.
- Kaye, Dalia, Alireza Nader, Jeffrey Martini, (2014), The Days After aDeal: Iran, Its Neighbors, and U.S. Policy Following a Nuclear Agreement, RAND Corporation, Document Number: CF-320, Conference Proceedings.
- Keohane, R and J. Nay, (1997), Power and Interdependence, Boston, Little, Brown, P8.
- Kelly, Robert.C, (2011), Founder and Chairman; Iran Country Review is the property of CountryWatch,, p1.

Iranian Political Penetration of the Neighboring Arab States the Case Study of "Iraq, Bahrain, Yemen"

*Wasfi M. Aqeel, Khaled M. Al-dabbas**

ABSTRACT

The phenomenon of political penetration is considered one of contemporary phenomena in Arab political discourse, especially after the Iranian political behavior towards neighboring Arab countries, which is designed to destabilize their sociological and ecological structure of political systems and social values. The crisis of "state building" in the Arab countries has augmented the growing role of the Iranian influence intervening in their political decision-making.

Analytical descriptive and comparative methodologies were used to explore the goals, approaches and aspects of the Iranian political penetration in Iraq, Bahrain and Yemen. The study concluded that Iranian strategy has succeeded in penetrating and influencing the Arab political systems, elites and societies by using the crisis of political values in these penetrated systems.

Keywords: Penetration, Penetrating Systems, Iran, Arab neighboring Countries.

* Department of Political Science, Yarmouk University. Received on 2/5/2016 and Accepted for Publication on 19/11/2016.